World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 18-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

التوزيع: عام
التاريخ: 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2019/4-H
قضايا السياسات
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

خلاصة السياسات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية

مقدمة

1- طلب المجلس التنفيذي من الأمانة في دورته العادية الثانية لعام 2010 إعداد خلاصة لسياسات برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) المتعلقة بالخطة الاستراتيجية وتحديث الخلاصة سنويا وتقديمها كورقة إعلامية في الدورة العادية الثانية للمجلس كل عام. وتمثل هذه الوثيقة نسخة محدثة من خلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية التي قُدمت إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2018. وهي تشمل تعديلات على الجدول الزمني لتقييمات بعض السياسات بغية التواؤم مع خطة عمل مكتب التقييم، بصيغته المعروضة على المجلس في خطة الإدارة (2018-2020).

2- وتهدف الخلاصة إلى توجيه عمل الأمانة والمجلس. وحسبما طلب المجلس، يجري تحديثها سنويا لتجسيد أي تغييرات تطرأ على السياسات المُدرجة فيها. وستُستعرض السياسات المدرجة في هذه الوثيقة وتُنقح حسب الضرورة مع مراعاة الخطة الاستراتيجية (2017-2021) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، ومع ضمان تماشي **البرنامج** مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

3- وتُعرض الخلاصة في قسمين. يعرض القسم الأول جدولا يتضمن المجالات التي تسري عليها في الوقت الراهن سياسات ذات صلة بالخطة الاستراتيجية، والوثائق التي توضح هذه السياسات. ويعرض القسم الثاني مناقشة مقتضبة لكل سياسة، بما في ذلك السياسات الشاملة والسياسات المنسوخة والسياسات التي تحتاج إلى تحديث. وتُقدَّم أيضا معلومات عن تقييم السياسات وما يتعلق بذلك من دراسات. ولا يجري تناول القضايا الإدارية والمالية وقضايا الموارد البشرية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد D. B. Kaatrud
مدير
شعبة السياسات والبرامج
هاتف: 066513-2203

السيدة D. Yohendran
موظفة سياسات البرامج
شعبة السياسات والبرامج
هاتف: 066513-6561

قائمة مجالات السياسات ووثائقها

4- يتضمن الجدول أدناه المجالات التي تسري فيها حاليا سياسات ذات صلة بالخطة الاستراتيجية (2017-2021) والسنوات التي اعتُمدت فيها السياسات وعناوين الوثائق التي توضح هذه السياسات.

2000	النُهج التشاركية *نُهج المشاركة (WFP/EB.3/2000/3-D)*
2002	انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية *انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات* ***البرنامج*** *(WFP/EB.A/2002/5-B)*
2003	المعونة الغذائية وسُبل كسب العيش في حالات الطوارئ *المعونة الغذائية وسُبل العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات* ***البرنامج*** *(WFP/EB.A/2003/5-A)*
2004	تقديرات الاحتياجات في حالات الطوارئ *تقدير احتياجات الطوارئ (WFP/EB.1/2004/4-A)*
2004	المبادئ الإنسانية *المبادئ الإنسانية(WFP/EB.A/2004/5-C)*
2005	تعريف حالات الطوارئ *تعريف حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1)*
2005	الانسحاب من حالات الطوارئ *الانسحاب من حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2005/4-B)*
2006	الاستهداف في حالات الطوارئ *الاستهداف في حالات الطوارئ (WFP/EB.1/2006/5-A)*
2006	إتاحة سُبل وصول المساعدات الإنسانية مذكرة عن إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي *(WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1)*
2006	شراء الأغذية في البلدان النامية *شراء الأغذية في البلدان النامية (WFP/EB.1/2006/5-C)*
2006	التحليل الاقتصادي *دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.A/2006/5-C)*
2008	القسائم والتحويلات النقدية *القسائم والتحويلات النقدية كوسائل لتقديم المساعدات الغذائية: الفرص والتحديات (WFP/EB.2/2008/4-B)*
2009	تنمية القدرات *سياسة* ***البرنامج*** *لتنمية القدرات (WFP/EB.2/2009/4-B)*
2010	فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز *سياسة* ***البرنامج*** *إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (WFP/EB.2/2010/4-A)*
2011	الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها *سياسة* ***برنامج الأغذية العالمي*** *بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (WFP/EB.2/2011/4-A)*
2012	الحماية الإنسانية *سياسة* ***برنامج الأغذية العالمي*** *بشأن الحماية الإنسانية (WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1)*
2012	الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان *تحديث لسياسة* ***البرنامج*** *بشأن شبكات الأمان (WFP/EB.A/2012/5-A)*

2013	بناء السلام في بيئات الانتقال *دور **البرنامج** في بناء السلام في بيئات الانتقال (WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1)*
2013	التغذية المدرسية سياسة التغذية المدرسية المنقَّحة *(WFP/EB.2/2013/4-C)*
2014	الشراكة المؤسسية *استراتيجية الشراكة المؤسسية **للبرنامج** (2014-2017) (WFP/EB.A/2014/5-B)*
2014	إدارة القوة العاملة *استراتيجية شؤون العاملين في **البرنامج**: إطار لإدارة شؤون العاملين من أجل تطبيق الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2014-2017) (WFP/EB.2/2014/4-B)*
2015	المساواة بين الجنسين *سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) (WFP/EB.A/2015/5-A)*
2015	إدارة المخاطر المؤسسية *سياسة إدارة المخاطر المؤسسية (WFP/EB.2/2018/5-C)* *التوجيه المتعلق بسجل المخاطر المؤسسية (RM2012/004)* *بيان تقبل المخاطر (WFP/EB.1/2016/4-C)*
2015	بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية *سياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (WFP/EB.A/2015/5-C)*
2015	التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي *سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (WFP/EB.A/2015/5-D)*
2015	التدليس والفساد *سياسة مكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.A/2015/5-E/1)*
2015	التقييم *سياسة التقييم (2016-2021) (WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1)*
2016	الخطط الاستراتيجية القطرية *سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1*)*
2017	البيئة *السياسة البيئية (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1)*
2017	تغيُّر المناخ *سياسة تغيُّر المناخ (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1*)*
2017	التغذية *سياسة التغذية (WFP/EB.1/2017/4-C)*
2018	الاستعداد للطوارئ *سياسة الاستعداد للطوارئ – تعزيز استعداد **البرنامج** للطوارئ من أجل تقديم استجابة فعالة* *(WFP/EB.2/2017/4-B/Rev.1*)*
2018	الرقابة *إطار الرقابة في **البرنامج** (WFP/EB.A/2018/5-C)*

مناقشة موجزة للسياسات

النهُج التشاركية

5- تؤدي مشاركة المجموعات السكانية المتضررة إلى تحسين تصميم برامج **البرنامج** وتنفيذها وبالتالي تعزيز تحقيقها لأهداف الأمن الغذائي. ويُدمِج **البرنامج** المشاركة في جميع مراحل دورة البرامج.

6- ويتوقف مدى مشاركة المجموعات السكانية المتضررة في صنع القرار والعمليات التي تجري بها هذه المشاركة على الوضع القائم. ويعمل **البرنامج** على ضمان أن يكون صنع القرار شاملا وأن تشارك فيه بنشاط هياكل مجتمعية ممثِّلة وألا يميّز ضد المجموعات المهمَّشة. ويربط نهج **البرنامج** بين التخطيط من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة عن طريق إشراك مجتمعات محلية تضم أصحاب مصلحة آخرين لهم نفوذ بشأن عمليات تؤثر في حياة السكان الذين يخدمهم. ويؤدي هذا التركيز على مشاركة القاعدة العريضة إلى تقريب عملية صنع القرار من الأشخاص الأشد ضعفا في المجتمعات المحلية المتضررة من خلال جعل السلطة لامركزية ودعم منظمات المجتمع المدني الممثِّلة.

7- وقد بيّنت خبرة **البرنامج** أن النُهج التشاركية مهمّة في حالات الطوارئ بقدر أهميتها في التنمية. بيد أن القيود التي تتسم بها حالات الطوارئ قد تكون مختلفة جدا عنها في التنمية.

8- وفي عام 2011، ومع اعتماد **البرنامج** التزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة أمام المجموعات السكانية المتضررة،[1] صارت المشاركة عنصرا رئيسيا في نهج تصدي **البرنامج** لهذه المساءلة، والذي يهدف إلى ضمان استنارة عمليات تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها بآراء الأشخاص المتضررين وتعبيرها عنها. وقد أقر **البرنامج** تحديثات عام 2017 بشأن الالتزامات المتعلقة بالمساءلة أمام السكان المتضررين.

9- وينفذ **البرنامج** نهجه التشاركي عن طريق توفير فرص تعلم ميدانية، وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير أدوات تشاركية والتدريب عليها. ويشمل ذلك المجالات الرئيسية الثلاثة المتمثلة في التشاور، وتوفير المعلومات، وآليات الشكاوى والتعقيبات. وتضمن استراتيجية **البرنامج** لحماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم أن تكون برامجه مفيدة، وديناميةً، ومستجيبة للتعقيبات.

انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية

10- يؤثّر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الحضرية على كثير من المدن في البلدان التي يعمل فيها **البرنامج**، ومن المرجح أن يزداد ذلك سوءا في المستقبل المنظور. ولمعالجة هذه المشاكل، سيحتاج **البرنامج** وشركاؤه إلى النظر في العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وأمن سُبل كسب العيش للسكان الفقراء في المناطق الحضرية. وتشمل هذه العوامل زيادة اعتماد سبل كسب العيش على مصادر رأس المال البشري والاجتماعي والمالي، وتقليل الاتكال على مصادر رأس المال الطبيعي والمادي في المناطق الحضرية بالمقارنة مع المناطق الريفية؛ وانخفاض أُجور العمل من خلال فرص العمل غير الأكيدة؛ والعدد الكبير من النساء العاملات خارج المنزل؛ والعقبات القانونية التي تشمل الحيازات غير المضمونة للأراضي والمساكن؛ وعدم كفاية فرص الحصول على المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية؛ وضعف الشبكات الاجتماعية؛ وهي عوامل غالبا ما تتجاوز الحدود الجغرافية للمجتمعات المحلية.

11- ولا يمكن للشخص أن ينجو بنفسه من الفقر ما لم تتح له فرصة الحصول على عمل لائق مضمون، ولذلك ستظل برامج المساعدة الغذائية في المناطق الحضرية ضرورية كتدخلات في مجال شبكات الأمان، وبخاصة عندما تتدهور الظروف الاقتصادية. وسيكون من الأساسي للموظفين المعنيين بتصميم البرامج أن يستفيدوا من الدروس المستخلصة من الماضي، وعليهم أن يراعوا ما يلي:

- هناك حاجة إلى تحليل قوي للسياق المتعدد القطاعات لتحسين فهم أوجه الضعف في السياقات الحضرية.
- هناك تحديات ينطوي عليها الاستهداف في الظروف الحضرية غير المتجانسة.

[1] *انظر* https://interagencystandingcommittee.org/system/files/legacy_files/IASC%20Principals%20commitments%20on%20AAP%20%2528CAAP%2529March%202013.pdf.

- للبرمجة التكميلية والشراكات أهميتهما لتيسير الاستجابة الكافية لتردي تقديم الخدمات في الأحياء الفقيرة من المناطق الحضرية.
- لا بدّ من مراعاة تحديات الشراكات وضمان الملكية الوطنية ودون الوطنية في البيئات الحضرية المسيَّسة بدرجة عالية.
- هناك حاجة إلى تخطيط سليم لاستراتيجيات الانسحاب من أجل الحيلولة دون تأثير برامج المساعدة الغذائية تأثيرا سلبيا على الاقتصادات.

12- وقد حدثت تغيّرات كبيرة في المشهد الخارجي في السنوات الأخيرة، كما تطوّر **البرنامج** كمنظمة أيضا بدرجة ذات شأن، ولا سيما من خلال التحوّل من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية، كجزء من الجهود الرامية إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وفي ضوء هذه التغيّرات، سوف تُقدَّم سياسة جديدة بشأن انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية خلال الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2020. وبالإضافة إلى مراعاة الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، تُجسِّد هذه السياسة أحدث البحوث وخبرة **البرنامج** المُكتسبة مؤخرا في السياقات الحضرية وحصائل العمليات ذات الصلة من قبيل الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والقمة العالمية للعمل الإنساني، وكذلك أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في المجال الحضري.

المعونة الغذائية وسُبل كسب العيش في حالات الطوارئ

13- جرى الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسة المتعلقة بالمعونة الغذائية وسُبل كسب العيش في حالات الطوارئ في الدورات العادية الثانية للمجلس للسنوات 2005 و2006 و2007.[2]

14- وتقوم سياسة **البرنامج** على أساس أن الناس سيسعون جاهدين لحماية سُبل عيشهم فضلا عن حياتهم. والأشخاص المتضررون من الأزمات ليسوا مجرد متلقين سلبيين للمساعدة: فهم يعتمدون بصفة أساسية على قدراتهم ومواردهم وشبكاتهم الذاتية للبقاء والتعافي. غير أن كثيرا من استراتيجيات التصدي المعتَمدة لتلبية الاحتياجات الغذائية الفورية يمكن أن تقوّض صحة الناس ورفاههم وتنال من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية على الأجل الطويل.[3]

15- ويُمكن **للبرنامج** أن يساعد في حماية سُبل كسب العيش عن طريق توفير الأغذية للأشخاص الذين يواجهون تهديدات تمس هذه السبل من أجل منع استراتيجيات التصدي السلبية، واستهداف النساء لتمكينهن من تلبية احتياجاتهن التغذوية واحتياجات أسرهن، ودعم برامج تحسين البنى التحتية المجتمعية، وإتاحة الفرص لإدرار الدخل، على سبيل المثال من خلال أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول. ومن المهم مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في تحديد أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول والمساعدة الغذائية مقابل التدريب في ظل احتياجاتهم المختلفة، كما أن من المهم أن تسهم فوائد برامج كسب العيش في التماسك الاجتماعي.

تقدير احتياجات الطوارئ

16- في حالات الطوارئ، يقرر **البرنامج** ما إذا كانت هناك حاجة إلى مساعدة غذائية خارجية للمحافظة على الأرواح وسُبل كسب العيش. ويجب أن تكون تقديرات الاحتياجات في حالات الطوارئ دقيقة وحسنة التوقيت لضمان عدم ترك الناس معرضين للمخاطر وتوزيع موارد المساعدة الإنسانية على نحو فعال.

17- وتَجمع تقديرات الاحتياجات معلومات تتعلق بما يلي:

- عدد الأشخاص المتضررين؛

[2] WFP/EB.2/2005/4-E وWFP/EB.2/2006/4-B/Rev.1 وWFP/EB.2/2007/4-C.

[3] *انظر* "تحفيز التنمية" (WFP/EB.A/99/4-A)، الفقرات 34 وما بعدها.

- حجم الأزمة وموقعها؛
- الثغرات في الأغذية والتغذية؛
- الفوارق في مدى الضعف بين الرجال والنساء والأطفال والمجموعات الاجتماعية؛
- القدرات المحلية ونُظم سُبل كسب العيش؛
- قدرات الأسر على المواجهة من حيث إمكانية إنتاج الأغذية أو الحصول عليها بطرق أخرى؛
- مدى القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية من خلال تدخلات الأسواق أو برامج شبكات الأمان القائمة؛
- متى يمكن توقع عودة سُبل كسب العيش إلى حالتها الطبيعية.

18- وينبغي أن تراعي بعثات التقدير السريع وبعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية المشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبعثات التقدير المشتركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النقاط التالية:

- إن المعلومات المتعلقة بفترة ما قبل الأزمة مهمّة – ذلك أن التقييمات المنتظمة للمناطق المعرضة للأزمات تحسّن جودة تقديرات حالات الطوارئ.
- يمكن لنقص المعرفة بالأسواق والاقتصادات المحلية والإقليمية أن يشكّل عائقا كبيرا.
- يجب أن تجري التقديرات بمعزل عن الضغوط السياسية.
- ينبغي أن تكون التقديرات جزءا منتظما من مسؤوليات المكاتب القطرية لضمان توافر معلومات متينة قبل وقوع الأزمات وتعديل البرامج والاستهداف أثناء الأزمات.

19- وقد جرى تقييم لسياسة **البرنامج** بشأن تقدير احتياجات الطوارئ في عام 2007. ويرد تقرير موجز عن هذا التقييم في الوثيقة WFP/EB.2/2007/6-A. كما سيجري التطرق للموضوع في سياق التقييم الاستراتيجي لقدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ الجاري حاليا، حيث سيُعرض التقرير ذو الصلة على دورة المجلس العادية الأولى لعام 2020.[4]

المبادئ الإنسانية

20- بناء على طلب المجلس، أصدر **البرنامج** في عام 2004 ملخصا لمبادئه الإنسانية الأساسية:

- *الإنسانية*. سوف يسعى **البرنامج** لمنع المعاناة الإنسانية والتخفيف من وطأتها أينما وُجدت وسوف يستجيب بتقديم المعونة الغذائية حسب الاقتضاء. وسوف يقدّم المساعدة بطرق تحترم الحياة والصحة والكرامة.
- *الحياد*. لن ينحاز **البرنامج** إلى طرف في أي نزاع ولن يقحم نفسه في أي جدال ذي طابع سياسي أو عنصري أو ديني أو عقائدي. ولن تُقدَّم المعونة للمحاربين الناشطين.
- عدم *التحيُّز*. لن تسترشد المساعدات المقدَّمة من **البرنامج** إلاّ بالاحتياجات، ولن تنطوي على أي تمييز على أساس الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو نوع الجنس أو العنصر أو الدين. وسوف تستهدف المساعدة أكثر الأشخاص والفئات تعرضا للمخاطر بعد تقييم مختلف الاحتياجات وجوانب الضعف لدى النساء والرجال والأطفال.

21- وتضمن الملخص أيضا الأسس التالية للعمل الإنساني الفعال:

- *الاحترام*. سوف يحترم **البرنامج** الأعراف والتقاليد المحلية وسيادة الدولة التي يعمل فيها، ملتزما بحقوق الإنسان المعترف بها دوليا.

[4] سيغطي التقييم الاستراتيجي جوانب سياسات **البرنامج** المتعلقة بتقدير احتياجات الطوارئ، وتعريف حالات الطوارئ، والخروج من حالات الطوارئ، والاستهداف في حالات الطوارئ.

- *الاعتماد على الذات*. سوف يقدم **البرنامج** المساعدة بطرق تدعم سبل كسب العيش وتقلّل من إمكانية التعرض لحالات الندرة الغذائية في المستقبل وتتجنب تعزيز التبعية.
- *المشاركة*. سوف يشرك **البرنامج** المستفيدين من النساء والرجال كلما أمكن ذلك في جميع الأنشطة وسوف يعمل بصورة وثيقة مع الحكومات لتخطيط المساعدة وتنفيذها.
- *بناء القدرات*. سيعزز **البرنامج** قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة على منع الأزمات الإنسانية والاستعداد والتصدي لها.
- *التنسيق*. سيقدم **البرنامج** المساعدة بموافقة البلدان المتضررة، ومن حيث المبدأ، على أساس نداءات موجهة من هذه البلدان.

22- وحدد الملخص أيضا معيارين:

- *المساءلة*. سوف يعمل **البرنامج** على إطلاع المانحين وحكومات البلدان المضيفة والمستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين على أنشطته وأثرها من خلال تقارير منتظمة.
- *الكفاءة المهنية*. سوف يحافظ **البرنامج** على أعلى مستويات الكفاءة المهنية والنزاهة بين موظفيه الدوليين والوطنيين.

23- وأضافت الخطة الاستراتيجية (2014-2017) الاستقلال التشغيلي كمبدأ إنساني رابع لتوجيه عمل **البرنامج**:

- *الاستقلال*. سوف يقدم **البرنامج** المساعدة بطريقة مستقلة تشغيليا عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي قد تكون لدى أي جهة فاعلة فيما يتعلق بالمناطق التي تُقدم فيها مساعدة.

24- وعرض على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2018 تقرير موجز عن تقييم سياستي **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017.[5]

تعريف حالات الطوارئ

25- صدَّق المجلس في دورته الأولى لعام 2005 على التوصيات الواردة في الوثيقة "تعريف حالات الطوارئ" (WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1) والتي تعرّف الطوارئ بأنها "الحالات العاجلة التي يتوافر فيها دليل واضح على وقوع حادث أو سلسلة حوادث من شأنها أن تفضي إلى معاناة البشر أو تمثل تهديدا وشيكا للأرواح أو سُبل العيش، دون أن تكون لدى الحكومة المعنية وسائل لمواجهتها، وأن يكون ذلك الحادث أو تلك السلسلة من الحوادث غير عادية بصورة واضحة وتؤدي إلى تعطيل الحياة داخل المجتمع على نطاق استثنائي".

26- وتشمل حالات الطوارئ ما يلي:

- الزلازل والفيضانات وغزوات الجراد والأحداث المماثلة غير المنتظرة؛
- حالات الطوارئ التي تكون من صنع الإنسان، وتؤدي إلى أن يترك الناس منازلهم ويصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا أو تؤدي إلى شكل آخر من أشكال المعاناة؛
- نقص الأغذية أو انعدام الأمن الغذائي نتيجة أحداث تقع ببطء، مثل الجفاف وتلف المحاصيل والآفات والأمراض التي تصيب الناس أو الماشية؛
- ضيق فرص الحصول على الأغذية نتيجة للصدمات الاقتصادية أو فشل الأسواق أو الانهيار الاقتصادي؛
- الحالات المعقدة التي تطلب فيها حكومة ما أو يطلب فيها الأمين العام للأمم المتحدة الدعم من **البرنامج**.

[5] برنامج الأغذية العالمي. 2018. تقرير موجز عن تقييم سياستي **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017 (WFP/EB.A/2018/7-C).

الانسحاب من حالات الطوارئ

27- يمكن للقرارات المتعلقة بمتى وكيف يجري الانسحاب من حالات الطوارئ أن تكون بنفس أهمية قرار الاستجابة للطوارئ. وينسحب **البرنامج** من حالات الطوارئ إما بسحب الموارد من بلد ما أو بالتحوّل إلى برامج طويلة الأجل تحمي سُبل كسب العيش وتحسِّنها وتزيد القدرة على الصمود.

28- ويتيح الانسحاب فرصا للانخراط في أنشطة الإنعاش المبكر، ولكنه يفرض أيضا تحديات على المجتمعات المحلية المعنية. وتتطلب استراتيجية الانسحاب السليمة ما يلي:

- معايير واضحة للانسحاب؛
- معالم مرجعية لتقييم التقدم نحو استيفاء المعايير؛
- خطوات الوصول إلى المعالم المرجعية وتحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ تلك الخطوات؛
- تقييم دوري للتقدم وتعديلات لخفض المخاطر إلى أدنى حد؛
- خط زمني مرن لبلوغ المعالم المرجعية وإجراء التقييمات؛
- عتبات لتحفيز بدء الانسحاب مثل إحراز تقدم كافٍ نحو الأهداف والتحسن في الوضع الإنساني وزيادة قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات وانخفاض مستويات مساهمات الجهات المانحة والاستعداد لتخصيص تمويل من أجل برنامج للإنعاش؛
- أهداف طويلة الأجل متوائمة مع الخطط الحكومية أو مع أولويات المانحين.

الاستهداف في حالات الطوارئ

29- يجب أن يعتمد الاستهداف على معايير أهلية "سمارت"، أي معايير محددة، وقابلة للقياس، ومنصفة، ويمكن تعيينها، ومتفق عليها، وذات صلة، وصالحة للتطبيق خلال فترة زمنية معينة.

30- ويقتضي الاستهداف تحقيق توازن صحيح بين أخطاء الإدراج – عندما يتلقى المساعدة الغذائية أشخاص قادرون على تلبية احتياجاتهم الذاتية – وأخطاء الاستبعاد – عندما لا يتلقى المساعدة الغذائية أشخاص يحق لهم تلقيها ويحتاجون إليها.

31- وينطوي الاستهداف على تحديد المجتمعات المحلية والأشخاص المحتاجين للمساعدة الغذائية، وانتقاء آليات تسليم الأغذية وتوزيعها التي تكفل حصول المستهدفين من النساء والرجال والأطفال على المساعدة عندما يحتاجون إليها.

32- وفي حالات الطوارئ الحادة تعتبر أخطاء الإدراج أقل ضررا من أخطاء الاستبعاد. وترتفع تكاليف الاستهداف على نحو يتناسب مع مستوى نُهج الاستهداف وتفاصيلها. وينبغي **للبرنامج** تحليل كل من الفوائد والتكاليف المرتبطة بدرجات ونُهج الاستهداف المختلفة واضعا في اعتباره أن تحقيق فعالية التكاليف بالنسبة **للبرنامج** يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات أو الفرص بالنسبة للمتلقين، كما يمكن أن ينطوي على خطر الإضرار بالتماسك الاجتماعي.

33- وكما نُوقش في وثيقة سياسة **البرنامج** الحالية المعنونة، "الاستهداف في حالات الطوارئ" (WFP/EB.1/2006/5-A)، تشمل مبادئ الاستهداف ما يلي:

- التشاور مع المجتمعات المحلية وتزويدها على النحو الواجب بالمعلومات بشأن معايير الاستهداف التي ينبغي أن تكون بسيطة ومفهومة.
- لا يكون الاستهداف مثاليا في جميع الحالات، ولذلك يجب السعي إلى تحقيق التوازن بين أخطاء الإدراج والاستبعاد، وضمان إرساء آلية لتمكين الأسر من الاعتراض على القرارات ولتلقي التعقيبات.

- اتخاذ قرارات الاستهداف استنادا إلى تصور كامل للموارد، ولكن مع تحديد أولويات الأهداف في حالة انخفاض الموارد أو تأخرها؛ وإبلاغ جميع أصحاب المصلحة بالأولويات في أقرب وقت ممكن وضمان أن تكون مفهومة.
- توخي المرونة بشأن تعديل الاستهداف وفقا للسياق وأهداف الخطط الاستراتيجية القطرية؛ فمع تطور الطوارئ وتغيُّر احتياجات السكان يتعيّن أيضا تطوير عمليات الاستهداف.
- استخدام أدوات التقدير والرصد والإنذار المبكر لتحديد بارامترات الاستهداف ورصد التغيُّرات خلال دورة البرامج.
- رصد المناطق والأسر غير المستهدفة لضمان تقدير الاحتياجات الناشئة.
- تحليل تكاليف مختلف درجات ونُهج الاستهداف وفوائدها والتكاليف المحتملة للتسرّب والتكاليف التي يتحملها المستفيدون.

إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية

34- تقع المسؤولية الأساسية عن تقديم المساعدة الإنسانية في الأزمات على عاتق الدولة المعنية. وعندما تعجز دولة ما عن الاستجابة، يمكن أن تطلب حكومتها أو الأمين العام للأمم المتحدة مساعدة **البرنامج** في شكل مساعدة غذائية أو دعم لوجستي. ولكي يقوم **البرنامج** بتقييم الوضع ونقل مساعدته الغذائية وتسليمها ورصدها، يجب أن تُتاح له إمكانية الوصول على نحو آمن ودون عراقيل إلى من يحتاجونها. ذلك أن إتاحة وصول المساعدات الإنسانية شرط لازم للعمل الإنساني.

35- ولا يوجد نهج موحَّد يتبعه **البرنامج** بشأن إتاحة سبل الوصول: فكل حالة لها ظروفها الخاصة وتتطلب مرونة وقدرة على الابتكار لتحقيق التوازن بين الاحتياجات ومسائل الأمان. ويتطلب ضمان الوصول الآمن تحليلا سليما للوضع وإدارة أمنية والتقيُّد بالقانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وتنسيقا وشراكات بين أصحاب المصلحة، ومناصرة على شتى المستويات.

36- وبينما يتولى منسقو الشؤون الإنسانية زمام قيادة أنشطة المناصرة بشأن إتاحة سبل الوصول، كثيرا ما يتفاوض **البرنامج** بشأن الحصول على تصريح بتنفيذ عملياته الذاتية من أجل ضمان تسليم المساعدة في الوقت المناسب عبر الحدود وخطوط النزاع، ولا سيما عندما يمثل انعدام الأمن الغذائي عنصرا رئيسيا من الأزمة أو عندما يعمل **البرنامج** باسم جهات فاعلة إنسانية أخرى، على سبيل المثال بصفته رئيس مجموعة اللوجستيات. ويضمن **البرنامج** في جميع الحالات أن تكون الحكومات والأطراف الأخرى على علم بأنشطته وأن توافق عليها.

37- وعرض على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2018 تقرير موجز عن تقييم سياستي **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية (WFP/EB.A/2004/5-C) وإتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1). ويشتمل التقرير على ثماني توصيات يجري بناء عليها وضع نهج جديد في **البرنامج** بشأن سبل الوصول. ومن المتوقع أن يكون النهج جاهزا بحلول منتصف عام 2020.

شراء الأغذية في البلدان النامية

38- تتمثل سياسة **البرنامج** في شراء الأغذية بطريقة فعالة من حيث التكلفة ومناسِبة التوقيت وملائمة لاحتياجات المستفيدين، وتشجيع الشراء من البلدان النامية. ويمكن للشراء المحلي، إذا اقترن بالتنمية الكافية للقدرات، أن يساعد على تعزيز القدرات المحلية في مجالات الزراعة وإنتاج الأغذية ومناولتها وتخزينها. وتوصي وثيقة سياسة "شراء الأغذية في البلدان النامية" لعام 2006 (WFP/EB.1/2006/5-C) بأن يقوم **البرنامج** بما يلي:

- تعزيز تنمية السوق كأحد الأهداف؛
- الدعوة إلى تقديم مساهمات نقدية مرنة وفي الوقت المناسب من الجهات المانحة؛
- تشجيع مجموعات صغار التجار والمزارعين؛

- النظر في المعاملة التفضيلية للمزارعين ومجموعاتهم حسب الاقتضاء؛
- دعم القدرات المحلية في مجال تجهيز الأغذية؛
- تعزيز قدرات مكتب الشراء على المستويين القطري والإقليمي.

39- وقد كان شراء **البرنامج** للأغذية موضع مراجعة للحسابات جرت في عام 2014. وقد قُدم تقرير مراجع الحسابات الخارجي الناجم عن هذه المراجعة (WFP/EB.A/2014/6-G/1) إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2014.

40- واليوم، يجري نصف مشتريات **البرنامج** من الأغذية محليا أو إقليميا. فمن خلال ضخ النقود في الاقتصادات المحلية، يمكن للمشتريات المحلية، بما في ذلك المشتريات المناصرة لأصحاب الحيازات الصغيرة، أن تعزز بشكل كبير سبل كسب العيش لدى أصحاب الحيازات الصغيرة واستدامة النظم الغذائية، ولا سيما عندما ترتبط بأنشطة تدعم الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة مثل المزارعين ومنظمات المزارعين ومجموعات تجهيز الأغذية، والمجمعين والتجار عند الاقتضاء.

41- وخلال المشروع التجريبي "الشراء من أجل التقدم" (2008-2014)، اختبر **البرنامج** طرقا مختلفة لشراء الأغذية الأساسية مباشرة من منظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك من خلال المناقصة التنافسية ("الميسرة") لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، والتعاقد المباشر، والتعاقد الآجل. وفي عام 2017، أدخل **البرنامج** تغييرات على عمليات الشراء الداخلي لديه بهدف زيادة المشتريات غير المباشرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق استخدام العقود غير المباشرة (العقود الشرطية والعقود بالولاية)، والتي تمكّن **البرنامج** من الشراء من التجار مع ضمان دفع الأسعار العادلة للمزارعين والتكفل بالشفافية والرقابة فيما يتعلق بالمعاملات بين التجار والمزارعين أو منظمات المزارعين.

42- وعملا على تعزيز كفاءة وفعالية مشترياته الغذائية المحلية والإقليمية من أجل ضمان موثوقية إمدادات الأغذية المخصصة للعمليات التي يساعدها، والمساهمة في الأهداف البرامجية المتمثلة في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز النظم الغذائية، قدم **البرنامج** مشروع سياسة بشأن مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية، وهي سياسة تقترح المزيد من الابتكار في نظمه للتعاقد على المشتريات من مشترين محليين وإقليميين.

التحليل الاقتصادي

43- في عام 2006، نظر المجلس في الوثيقة "دور التحليل الاقتصادي وتطبيقه في برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A/2006/5-C)، التي تؤكِّد على أهمية التحليل الاقتصادي، المقترن بتحليل القضايا التغذوية والاجتماعية والسياسية والجنسانية والبيئية، باعتباره أساسيا لفهم أسباب الجوع وآثاره بشكل كامل. ولذلك ينبغي أن تشتمل الإجراءات المصمَّمة لمعالجة الجوع الحاد والمزمن على تحليل للقوى الاقتصادية المؤثرة على الأسعار والإنتاج والاستهلاك، التي يمكن أن تؤثّر على الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع.

44- وفي **البرنامج**، يشكل التحليل الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من تحليل الجوع وتصميم استراتيجيات الحدّ منه. ويرتبط التحليل الاقتصادي أيضا بالإدارة القائمة على النتائج لمساهمة **البرنامج** في بلد ما، ذلك أنه يمكن أن يُثري الخيارات البرامجية ويحقّق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في عمل **البرنامج** ويدعم مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية. وعلى المستويات الاستراتيجية والبرامجية والتشغيلية، يَلزم التحليل الاقتصادي من أجل فهم أثر الأسواق وإنتاج الأغذية والدخول والعمالة وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الظروف المادية للفقراء الذين يعانون من الجوع. ويَلزم التحليل الاقتصادي أيضا لتَوقّع وتقدير أثر المعونة الغذائية على الأسواق والعوامل الاقتصادية ذات الصلة.

45- وثمة أربعة مجالات يمكن فيها للتحليل الاقتصادي أن يحسّن فهم **البرنامج** لانعدام الأمن الغذائي ويعزّز فعالية عملياته، وهي تحليل العوامل الاقتصادية التي تُسهم في انعدام الأمن الغذائي، ودمج عمليات **البرنامج** في سياقات التنمية الوطنية، وتحليل أسواق الأغذية، وتقدير ما للعمليات والنُهُج المختارة من أثر وفعالية.

القسائم والتحويلات القائمة على النقد

46- تتيح التحويلات القائمة على النقد للمستفيدين إمكانية الحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى مباشرة من السوق. ويمكن لهذه التحويلات أن تشكّل عناصر مركزية في الاستجابة للطوارئ والأزمات الممتدة، وكذلك في البرامج الإنمائية ونُظم الحماية الاجتماعية الوطنية وشبكات الأمان. ويجوز **للبرنامج**، طبقا لما جاء في الوثيقة "القسائم والتحويلات النقدية كوسائل لتقديم المساعدات الغذائية: الفرص والتحدّيات" (WFP/EB.2/2008/4-B) التي تتناول السياسة الحالية بشأن التحويلات القائمة على النقد، أن يوسّع نطاق هذه التحويلات، حسبما يكون ممكنا ومناسبا؛ ويتيسّر ذلك بفضل تغييرات في إطاره المالي تزيد من الشفافية وتعزّز المساءلة بشأن مثل هذه البرمجة.

47- ولدى استخدام التحويلات القائمة على النقد، يظل الأمن الغذائي والحصائل التغذوية الأهداف الرئيسية. وتبعا للسياق، يُمكن للتحويلات القائمة على النقد أن تلبي احتياجات المستفيدين من الأمن الغذائي، وأن تحقق في الوقت نفسه زيادة في فعالية التكاليف وكفاءتها، فضلا عن حفزها للاقتصاد المحلي.

48- وقُدم إلى المجلس للعلم في دورته السنوية لعام 2011 تحديث عن تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن القسائم والتحويلات النقدية (WFP/EB.A/2011/5-A/Rev.1). وجرت مراجعة لحسابات استخدام **البرنامج** للنقد والقسائم في عام 2013. وقُدم تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج المراجعة (WFP/EB.A/2013/6-G/1) إلى الدورة السنوية للمجلس لعام 2013.

49- وبعد ذلك، وعقب تقييم لسياسة النقد والقسائم في الفترة من 2008 إلى 2014 (WFP/EB.1/2015/5-A)، أُوصِي بأن يحدِّث **البرنامج** وينشر أدلة وتوجيهات بشأن التحويلات القائمة على النقد وأن يمضي في تنمية القدرات بدلا من تحديث سياسة التحويلات القائمة على النقد، وهو ما اعتبر ملائما في ذلك الوقت. واستجابة لذلك، نشر **البرنامج** عملية لتنمية القدرات، باستخدام وحدات التعلُّم الإلكتروني والتدريب وجها لوجه لموظفي **البرنامج** من أجل تعريفهم بالأدوات المتاحة في مجال التحويلات القائمة على النقد. وأتيحت بعد ذلك دورة التعلم الإلكتروني بشأن التحويلات القائمة على النقد ودليل النقد والقسائم للحكومات الشريكة والمنظمات غير الحكومية، لتمكين جماعات ممارسي التحويلات القائمة على النقد على النطاق الأوسع.

50- ويكفل **البرنامج**، وفقا لسياسته، ما يلي:

- استناد التحويلات القائمة على النقد إلى تقديرات الاحتياجات وقدرة القطاع وتطبيق نموذج عملية شاملة لصنع القرار في مجال الأعمال؛
- اختيار طرائق التحويل على نحو يتسم بالمرونة ويحسِّن على النحو الأمثل من قدرات **البرنامج** المتنوعة على التسليم؛
- استكمال التحويلات القائمة على النقد لجهود المكاتب القطرية لبناء شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية ودعمها وتعزيزها، ودعمها لإنتاجية صغار المزارعين وتحسينها للإدماج المالي لمستفيدي **البرنامج**.

تنمية القدرات

51- تُحدِّث سياسة **البرنامج** لعام 2009 بشأن تنمية القدرات وثيقة سياسة عام 2004 عن "بناء القدرات الوطنية والإقليمية"[6] عن طريق تحديد نَهج أكثر انتظاما لتعزيز المؤسسات الوطنية من أجل المساعدة في القضاء على الجوع. وهي تُسلّم بما يتسم به تعزيز القدرات من تعقيد وبأن تحقيق الغايات الإنمائية الدولية والوطنية إنما يعتمد على زيادة وتحويل قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية للتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية. كما أنها تدرك أهمية المشاركة في الاستجابات التي تحركها الجهات المعنية والسياقات المحددة عند دعم النظم والخدمات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

52- ولا تزال سياسة عام 2009 صالحة ومفيدة، حيث أن **البرنامج** يعمل على دعم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عام 2030. غير أنه، لدعم التنفيذ العملي للسياسة في جميع برامج **البرنامج** والاستجابة للتوصيات والنتائج التي خلص إليها تقييم

[6] WFP/EB.3/2004/4-B.

عام 2017 لسياسة عام 2009[7] والمراجعة الداخلية لعام 2017 لتعزيز قدرات **البرنامج** القطرية والدروس المستفادة من تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة والتقييمات النصفية والنهائية للخطط الاستراتيجية القطرية في جميع أنحاء العالم، فإن **البرنامج** سيقوم بصياغة استراتيجية مؤسسية جديدة لتعزيز القدرات القطرية في عام 2020.

53- وستتضمن الاستراتيجية الجديدة خطة العمل المؤسسية للتنفيذ الفعال لسياسة عام 2009 والتزام **البرنامج** بدعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز القدرات القطرية على جميع المستويات وفي جميع المجالات التي يشارك فيها ويتمتع فيها بميزة نسبية. وستشجع الاستراتيجية نهج "المجتمع بأسره" وستوجه **البرنامج** في تصميم وتنفيذ التعزيز الفعال للقدرات القطرية بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، كما ستعالج المشاكل على المستويين الفردي والتنظيمي وفي البيئة التمكينية من خلال اتباع نهج كلي لتعزيز النظم. ومن شأن هذا النهج أن يساعد **البرنامج** على تحقيق أثر أكبر من مشاركته وأن يؤدي إلى تدخلات أكثر قدرة على تغيير سلوكيات النظم وعلى تحقيق نتائج أكثر استدامة مع مرور الوقت.

54- وستتسم الاستراتيجية بالمرونة بحيث يمكنها استيعاب مختلف الأولويات والاحتياجات الإقليمية والوطنية، وتعظيم ما يقدمه **البرنامج** من خدمات تقليدية وناشئة، ومراعاة الأحوال المتباينة التي يعمل فيها **البرنامج**. وتمشيا مع مبادئ المستوى الأعلى المنصوص عليها في تحديث السياسة لعام 2009، ستتضمن الاستراتيجية النموذج المفاهيمي الذي سيدعم ويوجه استراتيجيات المشاركة داخل البلدان وتصميم وتنفيذ الاستجابات للتوصيات المتعلقة بالبرامج، وستصف المنهجيات والأدوات التي يمكن استخدامها لتنفيذ تعزيز القدرات بشكل متسق في جميع جوانب حافظة **البرنامج** العالمية.

55- كما ستعرض الاستراتيجية سبل لتعزيز قدرات موظفي **البرنامج** في ميدان تعزيز القدرات بوصفه تخصصا؛ ولإنشاء إدارة قوية للمعرفة تولد الأدلة وتسهل التواصل المتسق حول دور عمل **البرنامج** في مجال تعزيز القدرات ومساهمات هذا العمل في تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ولتأمين الموارد المستدامة لجهود وأهداف تعزيز القدرات في المستقبل.

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

56- يبقى فيروس نقص المناعة البشرية أحد أخطر التحديات التي تواجه العالم: ففي عام 2018، كان 37.9 مليون شخص مصابين بالفيروس، منهم 1.7 مليون طفل دون سن الخامسة عشرة؛ وبلغت حالات الإصابة الجديدة 1.7 مليون حالة؛ وتوفي 770 000 شخص لأسباب مرتبطة بالإيدز. ومن أصل 479 مليون شخص تضرروا من حالات الطوارئ الإنسانية في عام 2016، كان هناك 2.6 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن هؤلاء، كان 1.9 مليون شخص (73 في المائة) يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[8] ويمكن أن تزيد الظروف الطارئة والإنسانية من إمكانات التعرض لانتقال الفيروس وأن تهدد صحة المصابين به لأن زيادة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتعطل الخدمات الاجتماعية بشكل عام أثناء حالات الطوارئ يضاعفان من مصاعب التزام المصابين بالعلاج وقد يدفعهم إلى اعتماد آليات للتصدي مليئة بالمخاطر.

57- وتحل سياسة **البرنامج** الحالية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (WFP/EB.2/2010/4-A) محل سياسته لعام 2003 (WFP/EB.1/2003/4-B). وقد قُدمت تحديثات بشأن تنفيذ **البرنامج** للسياسة الحالية إلى الاجتماعات السنوية للمجلس في السنوات 2014 و2017 و2018 (WFP/EB.A/2014/5-D وWFP/EB.A/2017/5-E وWFP/EB.A/2018/5-H).

58- وفي إطار توزيع المهام المعمول به في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،[9] يضطلع **البرنامج** بالمسؤولية عن ضمان مراعاة مسائل الغذاء والتغذية في جميع الاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية. ويشارك **البرنامج** في تنسيق أعمال الحماية الاجتماعية المراعية لفيروس نقص المناعة البشرية بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية،

[7] WFP/EB.1/2017/6-A/Rev.1.

[8] Bennett, R. 2018. *Estimation of people living with HIV (PLHIV) affected by humanitarian disasters in 2016*, p. 5. UNHCR. UNAIDS.https://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/unaids-data-2018_en.pdf UNAIDS. 2018. UNAIDS data 2018. https://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/unaids-data-2018_en.pdf.

[9] متاح في: https://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/UNAIDS-Division-of-Labour_en.pdf.

وفي العمل المتعلق بالفيروس في السياقات الإنسانية بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتصدى **البرنامج** للفيروس من خلال مداخل وشراكات متنوعة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. ولذلك تتوافق برامج **البرنامج** في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع أهداف التنمية المستدامة؛ واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة 2016-2021 المعنونة "على المسار السريع للقضاء على الإيدز"؛[10] والاستراتيجية والأهداف العالمية الجديدة للوقاية من السل بعد عام 2015؛[11] والخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021).

59- ويساهم **البرنامج** منذ عدة سنوات، باعتباره مشاركا في رعاية البرنامج المشترك، في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام 2017، واصل **البرنامج** نهجه الشامل والمراعي للفروق بين الجنسين في برمجة الفيروس، مستفيدا من مداخله وشراكاته التي تناسب كل سياق على حدة لتوفير الدعم الغذائي والتغذوي للأشخاص الضعفاء المصابين بالفيروس، مما يضمن إشراكهم، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية؛ وتقديم الدعم إلى الحوامل من النساء والبنات اللواتي يحصلن على خدمات الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل؛ والوجبات المدرسية والأنشطة الأخرى التي تلبي احتياجات الأطفال والمراهقين وتشجع في الوقت نفسه المواظبة على الدراسة وتحد من السلوك المتسم بالمجازفة؛ ودعم شبكات الأمان الاجتماعي المراعية لظروف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في عدة أقاليم؛ وتقديم الدعم التقني إلى الحكومات والشركاء الوطنيين، بما يشمل العمل مع المجالس الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ودعم سلاسل الإمداد للحيلولة دون نقص علاج الفيروس ومستلزمات الوقاية في الأوضاع الإنسانية والسياقات الهشة، من خلال العمل مع جهات شريكة تشمل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويرد توضيح ترتيب هذه الأولويات بالتفصيل في تحديث عام 2018 بشأن استجابة **البرنامج** لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

60- وسيواصل **البرنامج** المساهمة في القضاء على الإيدز عن طريق ربط الاستجابة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بالنُظم الغذائية والصحية وخطط الحماية الاجتماعية، وإدماجها في هذه النظم والخطط، وذلك وفقا لسياسته بشأن التغذية (2017-2021). وسيواصل **البرنامج** تكييف منصاته المتعلقة بالعمل والتنفيذ بحيث تبقى مناسبة ومنصفة وفعالة في بناء قدرات النظراء الحكوميين. كما سيواصل **البرنامج** اتباع النُهج التي تفضي إلى تحول في المنظور الجنساني وتدعو إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من أجل معالجة الوصم والتمييز والتصدي لهما في جميع التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل. وبالنظر إلى تزايد تواتر حالات الطوارئ وتأثيرها، سيدعو **البرنامج** إلى الدمج الفعال والشامل لاستجابات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في استجابات المجموعات المتعددة القطاعات الموجهة للسكان الضعفاء.

61- ومن المخطط له إجراء تقييم لسياسة **البرنامج** بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في عام 2019، وذلك رهنا بتوافر التمويل. ونظرا لعدم تلقي الموارد في الفترة 2021/2022، سينظر مكتب التقييم في أهلية هذه السياسة لإدراجها في خطة عمله المتعلقة بالتقييمات على مدار السنوات القليلة القادمة، مع مراعاة اعتبارات المنفعة والموارد المتاحة.

الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها

62- تنص المادة الثانية من النظام الأساسي **للبرنامج** على أن **البرنامج** "سيساعد في الانتقال من الإغاثة في مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية عن طريق إيلاء الأولوية لدعم الوقاية من الكوارث والاستعداد لمواجهتها وتخفيف وطأتها ..."

63- وتحل سياسة **البرنامج** الحالية بشأن الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها (WFP/EB.2/2011/4-A) محل السياسة السابقة المنصوص عليها في "سياسة **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث" (WFP/EB.1/2009/5-B) و"التخفيف من وطأة الكوارث: نهج استراتيجي" (WFP/EB.1/2000/4-A).

---

[10] متاحة في: http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/20151027_UNAIDS_PCB37_15_18_EN_rev1.pdf

[11] الدورة السابعة والستون لجمعية الصحة العالمية. 2014. *الاستراتيجية والأهداف العالمية الجديدة للوقاية من السل ورعاية مرضاه ومكافحته بعد عام 2015.* متاحة في: http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA67/A67_11-en.pdf?ua=1

64- وتركز سياسة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على بناء القدرة على الصمود وتنمية القدرات لدى أشد الأشخاص والمجتمعات والبلدان ضعفا عن طريق ضمان الأمن الغذائي والتغذوي والحد من مخاطر الكوارث وحماية الأرواح وسبل كسب العيش وتعزيزها. وتتجسد هذه السياسة في الخطة الاستراتيجية (2017-2021) وفي السياسات المتعلقة بتغيُّر المناخ، والمساواة بين الجنسين، والبيئة، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، وبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

65- وتشدِّد السياسة على أن الحد من مخاطر الكوارث يربط الاستجابة للطوارئ والإنعاش والتنمية بالاستعداد الموجه للوقاية من الكوارث والتخفيف من وطأتها. وتنطوي الاعتبارات الجنسانية على أهمية حاسمة في معالجة مخاطر الكوارث نظرا لأن المرأة كثيرا ما تكون أكثر ضعفا من الرجل أمام الكوارث بسبب الأدوار والأنماط السلوكية المحددة للجنسين والتي تؤثر على فرص الوصول إلى الموارد.[12]

66- وتدعو السياسة إلى قيام **البرنامج** بما يلي:

- تركيز أعمال الحد من مخاطر الكوارث على المساعدة الغذائية التي تستهدف أشد الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان ضعفا قبل الكوارث وأثناءها وبعدها.
- الاستثمار في تحليل الأمن الغذائي وأوجه الضعف المتصلة به وفي الاستعداد لحالات الطوارئ لإرشاد اختيار أدوات تحقيق فعالية الاستجابة في حالات الطوارئ وزيادة جدواها إلى أقصى حدّ.
- دعم الحكومات في وضع سياسات وخطط وبرامج للحد من مخاطر الكوارث تتضمن بُعدا متعلقا بالأمن الغذائي.
- مراعاة آثار تغيُّر المناخ والنزاعات وسائر العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي، مع توجيه اهتمام خاص للنساء والأطفال عند تنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود.
- تعزيز الشراكات وتأكيد النُهج التشاركية مع الحكومات والمجتمعات المحلية الضعيفة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث ومنظمات القطاع الخاص.

67- وسينظر مكتب التقييم في أهلية هذا التقييم لإدراجه في خطة عمله، مع مراعاة اعتبارات المنفعة والموارد المتاحة.

الحماية الإنسانية

68- تقع على **البرنامج** مسؤولية التأكد من أن برامجه لا تعرّض للضرر الأشخاص الذين تساعدهم تلك البرامج وإنما تُعزّز بالأحرى سلامتهم وكرامتهم وعزتهم. وترد التزامات **البرنامج** في هذا الصدد في وثيقته "سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحماية الإنسانية" (WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1) التي تجعل الحماية الإنسانية جزءا لا يتجزأ من عمله.

69- وتدعو السياسة إلى اكتساب الموظفين القدرة على فهم شواغل الحماية والتصدي لها؛ وتحليل السياق ومخاطر الحماية؛ وإدماج الحماية في تصميم البرامج وتنفيذها؛ وتضمين الحماية في الأدوات البرامجية؛ وإدارة المعلومات عن الحماية؛ وإرساء الشراكات لإدماج الحماية.

70- وفي عام 2014، أكد استعراض داخلي تناول تنفيذ سياسة الحماية إحراز تقدم كبير، ولكنه أشار أيضا إلى عدد من العقبات التي تعترض سبيل تحقيق المزيد من التقدم. وتأكدت هذه النتائج من خلال تقييم رسمي لسياسة الحماية أُنجز في عام 2017 وشمل استعراضا لتنفيذ آليات للمساءلة أمام السكان المتضررين، وعُرض على المجلس في دورته السنوية لعام 2018 (WFP/EB.A/2018/7-B). وأسفر التقييم عن عدد من التوصيات: وضع سياسة حماية جديدة؛ ودمج اعتبارات الحماية في إدارة المخاطر المؤسسية؛ والاستخدام الاستراتيجي للشراكات من أجل تحقيق أهداف الحماية، وتقوية قدرات الموظفين؛ وتعزيز

(12) WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1, citing Neumayer, E. and Pluemper, T. 2007. "The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002". *Annals of the American Association of Geographers*, vol.97 n.3, pp. 551–566, 2007.

تحليلات السياقات وقضايا الحماية؛ ووضع استراتيجية جديدة للعمل مع السكان المتضررين والفئات الضعيفة. ولاقت تلك التوصيات عموما قبولا من الإدارة ويعكف **البرنامج** على تنفيذها.

71- وقد أدى تقييم سياسة الحماية في عام 2018 إلى إيجاد زخم جديد لتحسين مساهمة **البرنامج** في الحماية وإلى وضع استراتيجية للحماية للفترة 2019-2021 لتوجيه تنفيذ توصيات التقييم. وتتمثل أهداف الاستراتيجية في تحسين جمع البيانات وتحليلها، وإقامة الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة، وتعزيز دمج الحماية في أنشطة إدارة المخاطر، وضمان دعم أنشطة الحماية بموارد بشرية كافية وقيادة قوية وإطار سياسة واضح. ويعمل **البرنامج** في هذا المجال من خلال مشاورات قوية مع إدارة وموظفي المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ومع المستفيدين، ويهدف إلى وضع إرشادات سليمة وعملية تعكس أولويات الحماية وتضمن المساءلة أمام السكان المتضررين. وفي عام 2020، سيواصل **البرنامج** توحيد وتعميم آليات الشكاوى والتعقيبات، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية لإشراك المستفيدين. ويعدّ إدراج الأشخاص المستضعفين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، مكونا رئيسيا في نهج **البرنامج** إزاء الحماية، والذي يشمل التركيز على الفئات السكانية التي تتعرض للتمييز والتهميش. وسيسترشد تصميم البرامج وتنفيذها بتحليل مختلف التهديدات وأوجه الضعف التي تؤثر على المجموعات المختلفة.

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان

72- تنص الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) على أن **البرنامج** "سيعمل على تعزيز قدرات البلدان لتوفير تدابير الحماية الاجتماعية التي تحمي الحصول على أغذية كافية ومغذية ومأمونة للجميع".

73- وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، وافق المجلس على وثيقة عنوانها "برنامج الأغذية العالمي وشبكات الأمان القائمة على الغذاء: المفاهيم والتجارب وفرص البرمجة في المستقبل" (WFP/EB.3/2004/4-A). وأخذ المجلس علما في دورته السنوية لعام 2012 بوثيقة "تحديث لسياسة **البرنامج** بشأن شبكات الأمان" (WFP/EB.A/2012/5-A) التي كان **البرنامج** قد أعدها استجابة لتطور البيئات العالمية والداخلية ولنتائج تقييم استراتيجي عام 2011 لدور **البرنامج** في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان (WFP/EB.A/2011/7-B).

74- وبيّن التحديث أدوار **البرنامج** وميزاته النسبية في دعم شبكات الأمان الوطنية وأوضح مفاهيم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان وأهميتها لأنشطة **البرنامج** وحدد المسائل الناشئة ووضَّح أولويات المستقبل وفرصه وتحدياته.

75- وعقب تحديث السياسة، وضع **البرنامج** مبادئ توجيهية بشأن شبكات الأمان المؤسسية بالاقتران مع دورة تعلّم إلكتروني للموظفين، وشجع البحوث، وعزز المهارات التقنية، ووطَّد إدارة المعرفة فيما يتعلق بشبكات الأمان والحماية الاجتماعية.

76- وتعاون **البرنامج** خلال الفترة من 2015 إلى 2018 مع معهد الدراسات الإنمائية لتحديد مجالات الحماية الاجتماعية التي يمكن فيها **للبرنامج** إضافة قيمة في دعم الحكومات، ونشر مطبوعة مشتركة بعنوان "الورقة البحثية غير الدورية رقم 25: الحماية الاجتماعية وبرنامج الأغذية العالمي". ووسع **البرنامج** في السنوات القليلة الماضية تعاونه مع الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل مجموعة البنك الدولي في مجال الحماية الاجتماعية، ومع المديرية العامة لعمليات المعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي في السياقات الهشّة والمعرّضة للصدمات وربط الاستجابة الإنسانية بالحماية الاجتماعية.

77- وفي عام 2018، خضع للتقييم تحديثُ سياسة **البرنامج** بشأن شبكات الأمان، ووجد التقييم أن على قيادة **البرنامج** أن تؤكد وتواصل التزامها بدعم برامج الحماية الاجتماعية التي تقودها البلدان، وتضمن خمس توصيات تهدف إلى توجيه التخطيط الاستراتيجي. واستجابة لهذه التوصيات، يعمل **البرنامج** على وضع استراتيجية مؤسسية جديدة للحماية الاجتماعية ستشمل عنصرا لإدارة المعرفة وستقترن بإطار جديد للرصد والتقييم والإبلاغ؛ كما يبذل **البرنامج** الجهود لتعزيز قدرات الموظفين في مجال الحماية الاجتماعية وآليات التنسيق بين مختلف الوظائف.

دور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال

78- قُدم إلى المجلس للعلم في دورته العادية الثانية لعام 2014 تحديث عن سياسة **البرنامج** بشأن بناء السلام (WFP/EB.2/2014/4-D)، وتضمن التحديث معلومات عن التقدم الذي تحقق والدروس المستفادة أثناء المراحل الأولى لتنفيذ السياسة. وطبقا لسياسته الحالية (WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1)، تُنظم مشاركة **البرنامج** في أنشطة بناء السلام، كجزء من الجهود الأعم التي تبذلها الأمم المتحدة، في ثلاث فئات رهنا بالسياق:

- ينبغي على جميع البرامج في حالات النزاع وما بعد النزاع، وكحد أدنى، أن تعمل على أساس "عدم الإضرار"، وهذا يعني أنه ينبغي ألّا تتعرض برامج **البرنامج** للوقوع عن غير قصد في حالة توتر أو عنف وللإسهام فيها، وعليها أن تراعي "ظروف النزاع". ويتطلب تحقيق ذلك تحليلا مدروسا للنزاع وتصميما للاستراتيجيات والبرامج يأخذ هذه المخاطر في الاعتبار.
- في البيئات التي لا توجد فيها عملية سلام أقرتها الأمم المتحدة ولكن توجد فرص لدعم المصالحة على المستوى المحلي، يمكن **للبرنامج** دعم بناء السلام على المستوى المحلي. وقد يشمل ذلك أنشطة مثل تعزيز الوصول إلى الموارد الطبيعية المتنازع عليها (الأراضي والمياه) من خلال أنواع تدخلات المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، وبالتالي منع النزاع.
- في البيئات التي توجد فيها عملية سلام أقرتها الأمم المتحدة، يمكن **للبرنامج** دعم الجهود الوطنية الأوسع نطاقا لتعزيز السلام، وخاصة الجهود التي تقودها الحكومة للتصدي للجوع. ويمكن أن يشمل الدعم الذي يقدمه **البرنامج** توفير الغذاء كجزء من عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما يدعم تقديم الدولة للخدمات وبالتالي يساعد على بناء أداء الدولة وشرعيتها.

79- والسياسة واضحة في أن بناء السلام ينبغي ألّا يصبح هدف **البرنامج** الأسمى في أي بلد. ويجب على **البرنامج** الاسترشاد بالمبادئ الإنسانية مع اعتماد تلبية احتياجات الجوع كنقطة دخوله. ويدعم **البرنامج** مبدأ اتساق جهود الأمم المتحدة ويسلِّم بأن ذلك يقتضي اتّباع نَهج مضبوط بعناية في بيئات معيّنة شديدة الخطورة.

80- ومنذ عام 2018، يتعاون **البرنامج** ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام في شراكة معرفية تهدف إلى تحديد مساهمة **البرنامج** في السلام حاليا وما يمكن لهذه المساهمة أن تكون وكيف يمكن قياسها وما إذا كانت برامج **البرنامج** متورطة عن غير قصد في النزاعات. وتضمن البحث دراسات حالة من أربعة بلدان وتم تسجيل النتائج في تقرير تجميعي عُرض على المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2019. وأسفر البحث عن فهم لبعض الطرق المختلفة التي يمكن أن تدعم بها برامج **البرنامج** السلام، وحدد أن هناك حاجة ملحة لتعزيز الحساسية إزاء النزاعات.

81- ومنذ اعتماد السياسة في عام 2013، ارتفع عدد النزاعات العنيفة على الصعيد العالمي بمقدار الضعفين. وجعل الأمين العام التصدي لهذا التدهور السريع أولوية، وكلَّف منظومة الأمم المتحدة بتحقيق رؤيته بشأن منع نشوب الأزمات. وتشمل هذه الرؤية خطة الحفاظ على السلام، وخطة العمل من أجل الإنسانية، وأهداف التنمية المستدامة. وقرر الأمين العام أن تجري صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها إصلاحات لأسلوب عملها، وأن تأخذ بنهج متكامل وتعاوني لتنفيذ نتائج مختلفة أفضل من أجل السكان الأشد حاجة من خلال تنفيذ نظم وهياكل وأنشطة العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتعلق ببناء السلام. واستجابة لطلب التغيير هذا، يُجري **البرنامج** استعراضا لإسهاماته الحالية والمقبلة في السلام، حسب ما تنص عليه سياسته لعام 2013، وفي السياق الأوسع للمتطلبات المتطورة التي يقتضيها إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز محور بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وكان من المقرر إجراء تقييم للسياسة المتعلقة ببناء السلام في عام 2019، رهنا بتوفر التمويل. ونظرا لعدم تلقي الموارد، تم إرجاء التقييم على أن يجري مزيد من النظر في الموضوع. وسينظر مكتب التقييم في أهلية السياسة لإدراجها في خطة عمل التقييمات التي يجريها، مع مراعاة اعتبارات المنفعة والموارد المتاحة.

التغذية المدرسية

82- تشكِّل الوجبات المدرسية منذ إنشاء **البرنامج** جزءا من رسالته.[13] وتؤكد الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، في الفقرة 49، من جديد أن **البرنامج** سوف "يدعم شبكات الأمان ذات الصلة بالقضاء على الجوع، مثل برامج الوجبات المدرسية وشبكات الأمان المُنتِجة".

83- وتنص "سياسة التغذية المدرسية المنقَّحة" لعام 2013 (WFP/EB.2/2013/4-C)، التي حلت محل "سياسة التغذية المدرسية في **البرنامج**" لعام 2009 (WFP/EB.2/2009/4-A)، على أن الرؤية الشاملة **للبرنامج** تتمثّل في مواصلة الدعوة إلى الاعتماد العالمي لبرامج الوجبات المدرسية كشبكة أمان تساعد على زيادة فُرص حصول الأطفال على التعليم والتعلُّم وتعزّز حالتهم الصحية والتغذوية. وللسياسة خمسة أهداف، وهي: دعم الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي عن طريق عمليات تحويل الدخل المباشرة أو غير المباشرة؛ ودعم تعليم الأطفال عن طريق تحسين القدرة على التعلُّم والحصول على التعليم؛ وتحسين تغذية الأطفال عن طريق الحدّ من حالات نقص المغذّيات الدقيقة؛ وتعزيز القدرة الوطنية على إدارة برامج الوجبات المدرسية المستدامة والمتسمة بالكفاءة من خلال المساعدة التقنية؛ ومساندة الحكومات في الربط بين الوجبات المدرسية والإنتاج الزراعي المحلي.

84- وبموجب السياسة المنقحة لعام 2013 يلتزم **البرنامج** باستخدام "نَهج نُظم التغذية المدرسية لتحسين نتائج التعليم" كإطار لتقييم القدرات الوطنية في مجال تنفيذ التغذية المدرسية وتخطيط الانتقال إلى الملكية الوطنية. وفي الوقت الراهن، تستند مساعدات **البرنامج** التقنية للتغذية المدرسية إلى الركائز الخمس لنهج نظم التغذية المدرسية لتحسين نتائج التعليم وتوفِّر الخبرة بشأن أطر السياسات والتخطيط الاستراتيجي والقدرات المالية والمؤسسية، والتنسيق، وتصميم البرامج وتنفيذها، والمشاركة المجتمعية.

85- وفي الخطط الاستراتيجية القطرية، ستُعزَّز جوانب التآزر بين برامج التغذية المدرسية والحماية الاجتماعية، ولا سيما من خلال إدماج برامج التغذية المدرسية في نظم الحماية الاجتماعية الأوسع. ويواصل **البرنامج** تنفيذ برامج التغذية المدرسية في حالات الأزمات وفي أوقات الشدة باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتوفير شبكات الأمان الأساسية للأطفال المتضررين وأسرهم والمساهمة في الوقت نفسه في الوقاية من سوء التغذية وتشجيع المواظبة على الدراسة.

86- وفي البلدان التي شارفت على توفير التعليم للجميع، يطبق **البرنامج** نُهجا مراعية للتغذية في الوجبات المدرسية من أجل معالجة الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وفي الخطط الاستراتيجية القطرية، تركز برامج الوجبات المدرسية بقوة على نقص المغذيات الدقيقة وفرط الوزن والسمنة، وتعزيز عادات الأكل الصحية طوال الحياة. وتستخدم برامج الوجبات المدرسية في **البرنامج**، إلى حد ما، نُهجا خاصة حيال المراهقات وأطفال المدارس قبل الابتدائية.

87- وأجريت مراجعة لبرنامج التغذية المدرسية في الفترة 2016/2015. وقُدم تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج هذه المراجعة (WFP/EB.A/2016/6-F/1) إلى المجلس للنظر فيه في دورته السنوية لعام 2016. ونُفذت غالبية توصيات المراجعة. وستخضع التغذية المدرسية لاستعراض استباقي للنزاهة في عام 2019 يهدف إلى تحديد مخاطر التدليس وتقييم التدابير المناسبة لتخفيفها، مما سيزود **البرنامج** بتأكيد معقول بأن الضوابط الداخلية تعمل بفعالية لمنع التدليس أو اكتشافه. ومن المقرر أن يبدأ التقييم الاستراتيجي للتغذية المدرسية في عام 2019 وسيشمل تقييم مدى أهمية عمل **البرنامج** في مجال التغذية المدرسية في ضوء خطة عام 2030 والخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) ومدى كون **البرنامج** مجهزا لتقديم برامج تغذية مدرسية تتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة؛ ومدى تحقيق النتائج المتوقعة من سياسة التغذية المدرسية لعام 2013؛ ومدى مساهمة **البرنامج** في برامج التغذية المدرسية الوطنية المستدامة؛ ونُهج الشراكة التي وضعها **البرنامج** على الصعيدين العالمي والقطري. ومن المتوقع تقديم نتائج التقييم إلى المجلس للنظر فيها في دورته العادية الأولى لعام 2021.

[13] انظر A/RES/1714 (الجزء السادس عشر، الملحق، الفرع الأول، الفقرة 10 (ب)).

الشراكات المؤسسية

88- توضح استراتيجية الشراكة المؤسسية **للبرنامج** (2014-2017) (WFP/EB.A/2014/5-B)، التي وافق عليها المجلس في عام 2014، نهج **البرنامج** في الشراكة على أساس الأهداف والمبادئ المشتركة للشراكة الجيدة المبينة في المنهاج الإنساني العالمي للأمم المتحدة. ويشكل نهج الشراكة حاليا أساسا لركيزة الشراكة في الخطة الاستراتيجية (2017-2021)؛ وما زالت المبادئ المحددة في استراتيجية الشراكة المؤسسية توجّه تنفيذ الشراكات في الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية وتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. وما انفكت استراتيجية الشراكة المؤسسية تشكل إطارا رفيع المستوى لتحديد عمليات تكوين شراكات فعالة وتوجيهها.

89- وتُجسِّد خارطة الطريق المتكاملة **للبرنامج** التزاما بالنهج المبين في استراتيجية الشراكة المؤسسية والمتمثل في بناء الشراكات التي تفيد الأشخاص الذين يخدمهم **البرنامج** وصيانتها. وطبقا للاستراتيجية، ينبغي أن تتسم جميع الشراكات بما يلي:

- المساهمة في تحقيق أهداف **البرنامج** الاستراتيجية؛
- فعالية التكاليف؛
- تجسيد الأولويات الدولية في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛
- تأكيد مكانة **البرنامج** بوصفه مشغلا أخلاقيا وتعزيزها؛
- كفالة الموارد الكافية من جميع الأطراف.

90- وتربط سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية على وجه التحديد عمليات تلك الخطط بمبادئ **البرنامج** بشأن الشراكات الجيدة: الإنصاف، والشفافية، و النهج الموجه نحو النتائج، والمسؤولية، والتكامل.

91- وقد قُدم إلى المجلس في يونيو/حزيران 2017 تقييم لاستراتيجية الشراكة المؤسسية (2014-2017) (WFP/EB.A/2017/7-B). وتركز توصيات التقييم الست على تنفيذ ركيزة الشراكات في الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، بما في ذلك عن طريق تلبية الحاجة إلى دعم الشراكات من خلال خطة عمل وإرشادات وأدوات على مستوى **البرنامج** ككل؛ وتعزيز المهارات في مجال الشراكات لدى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ وإنشاء نظم لتحسين الإبلاغ عن الفعالية والكفاءة والابتكار؛ وتنقيح اتفاقيات الشراكات ذات الأولوية.

إدارة القوة العاملة

92- ترد سياسة **البرنامج** الحالية بشأن إدارة القوى العاملة في "استراتيجية شؤون العاملين في **البرنامج**: إطار لإدارة شؤون العاملين من أجل تطبيق الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2014-2017)" (WFP/EB.2/2014/4-B). واستراتيجية إدارة شؤون العاملين، التي اعتمدها المجلس في دورته الثانية لعام 2014، هي مخطَّط لتعزيز القوة العاملة في **البرنامج** وبنائها واستبقائها وتعيينها وجعله منظمة أكثر تركيزا على الأشخاص تنمّي قدرات موظفيها.

93- وتعتمد قدرة **البرنامج** على تحقيق النتائج على مهارات موظفيه والتزامهم برسالته.

94- ويتعيَّن على **البرنامج** أن يحتفظ بموظفين رفيعي الأداء وينمي مهاراتهم ويكافئهم مع العمل في الوقت نفسه على اجتذاب مواهب جديدة ومتنوعة. وعليه أن يشدِّد على مساءلة المديرين وتعزيز الأداء وتحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة التشغيلية. وتُحقِّق استراتيجية شؤون العاملين أثرها من خلال أربعة عوامل أساسية أُثريت بمسائل قديمة العهد أُبلغ عنها في تقييمات المنظمات، وتصدت لهذه المسائل. ولكل عامل أساسي أهداف محدَّدة. والعوامل الأساسية الأربعة وأهدافها المناظرة هي كما يلي:

- *تعزيز التركيز على الأداء*. غرس قيم **البرنامج** وسلوكياته وتجديد إدارة الأداء من أجل التنويه بالأداء الجيد ومكافأته وتحديد معايير النجاح والمطالبة بتطبيق المساءلة الفردية.
- *بناء المواهب في **البرنامج***. استحداث أطر للتطور الوظيفي وتوفير فرص للتعلّم والنمو.

- *تحويل التركيز*. جعل المستوى القطري مجال التركيز الأساسي **للبرنامج**، ووضع برمجة طويلة الأجل على نحو يضمن أن تُتاح للموظفين الوطنيين – الذين يشكلون 80 في المائة من القوة العاملة في **البرنامج** – فرصة مواصلة بناء قدراتهم استجابة لاحتياجات **البرنامج** التشغيلية والاستراتيجية.
- *تهيئة قادة ذوي تأثير قوي*. حشد كبار القادة وتعزيز القدرات الريادية والإدارية وإخضاع كبار القادة للمساءلة.

95- وسوف يؤدي التنفيذ الناجح لهذه العوامل الأساسية الأربعة إلى تحسّن كبير في إدارة **البرنامج** لقوته العاملة. ويُقاس التنفيذ من خلال إطار النتائج المؤسسية في **البرنامج**.

96- وقد قُدِّم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2016 **تحديث** عن تنفيذ استراتيجية شؤون العاملين (WFP/EB.1/2016/4-E). وتُعزِّز الإنجازات التي تحققت حتى الآن من دعم المجلس للاستراتيجية، وتشجِّع **البرنامج** على الاستفادة من الزخم الناجم عنها. ويتمثل الهدف في تقييم الاستراتيجية وما تحقق في تنفيذها حتى الآن، وستمثل نتائج التقييم إسهاما رئيسيا في وضع استراتيجية تراعي الظروف الناشئة ضمن **البرنامج** في سياق الأمم المتحدة الأوسع وعلى المستوى العالمي.

97- وستُعرض النتائج المستخلصة من التقييم الجاري لاستراتيجية شؤون العاملين على المجلس في فبراير/شباط 2020.

المساواة بين الجنسين

98- يمثل السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألة محورية بالنسبة **للبرنامج** للوفاء بولايته المزدوجة المتمثلة في إنهاء الجوع العالمي وإنقاذ الأرواح. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان مسبقان للتنمية المستدامة المنصفة والشاملة التي يمكن للجميع أن يمارسوا من خلالها حقوق الإنسان العالمية على الوجه الأكمل وبحرّية.

99- ومع اعتماد سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) (WFP/EB.A/2015/5-A) التي حلت محل سياسة المساواة بين الجنسين السابقة المعتمدة في عام 2009 (WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1)، التزم **البرنامج** بنهج التحول في المنظور الجنساني لتوفير الأمن الغذائي والتغذية لجميع النساء والرجال والبنات والأولاد. وسوف تتحقق أهداف السياسة عن طريق تضمين الاعتبارات الجنسانية في السياسات والبرمجة والممارسات، من المقر وحتى المكاتب الإقليمية والقطرية.

100- ويسلِّم **البرنامج** بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة موضوع مشترك بين عدة قطاعات، ويتوقع أن تكون المسؤوليات والمساءلات موزَّعة بين كل مكاتبه وشُعبه ومجالاته الوظيفية ومستويات مسؤوليته: فالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شأن يهم الجميع. وجميع موظفي **البرنامج** مسؤولون ومساءلون عن التعميم المنهجي للمساواة بين الجنسين في مجالات عملهم، وعن تيسير نهج التحول في المنظور الجنساني في **البرنامج**.

101- وقُدمت إلى المجلس التنفيذي ست استراتيجيات إقليمية وخطة عمل عالمية لتنفيذ المساواة بين الجنسين بالاقتران مع حصائل واضحة وإجراءات محددة للعمل والبرمجة للنظر فيها خلال دورته السنوية لعام 2016. وطور **البرنامج** أيضا منذ ذلك الحين أدوات وموارد لتعزيز القدرات، مثل مجموعة أدوات جنسانية إلكترونية على الإنترنت، وصفحة للمواضيع الجنسانية، وجماعة جنسانية، وقناة للتعلم الجنساني، ودعم تسجيل المكاتب القطرية في برنامج للتحول في المنظور الجنساني. ويُقدَّم كل سنة تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين (WFP/EB.A/2018/5-G) للنظر فيه خلال الدورة السنوية للمجلس.

102- وقد بدأ في عام 2019 إجراء تقييم لسياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) وستُعرض نتائج التقييم على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2020.

إدارة المخاطر المؤسسية

103- وضع **البرنامج** سياسة لإدارة المخاطر المؤسسية (WFP/EB.2/2005/5-E/1) لأول مرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وقد جرى تحديث السياسة في عام 2015 ثم في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 خلال الدورة العادية الثانية للمجلس.

104- وترسي سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 نَهجا عمليا منظَّما ومنضبطا إزاء تحديد وإدارة المخاطر على نطاق **البرنامج** يرتبط بوضوح بإنجاز الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**. وعلى وجه التحديد، تتمثل رؤية **البرنامج** لإدارة المخاطر المؤسسية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار ثابت لإدارة المخاطر يمكن من خلاله تحديد المخاطر وتحليلها ومعالجتها على المستوى المناسب في المنظمة، ويمكّن من تعيين جهات المساءلة؛
- التوصل إلى فهم مشترك لتعرض **البرنامج** للمخاطر فيما يتعلق بدرجة تقبله للمخاطر، من أجل توضيح مرتسم مخاطر المنظمة بشكل متسق في جميع أنحاء **البرنامج** وأمام الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الخارجيين؛
- إرساء ثقافة ترتبط فيها إدارة المخاطر بتنفيذ الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** ويُنظر فيها بشكل استباقي عند اتخاذ القرارات التشغيلية.

105- وتستند سياسة إدارة المخاطر المؤسسية لعام 2018 إلى إطار الرقابة في **البرنامج** وتركز أساسا على خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تعرض تصنيف المخاطر في **البرنامج** وتحدّث بيانات درجة تقبل المخاطر لديه؛ كما أنها تشرح عمليات تقييم المخاطر ورصدها و "تصعيدها" إلى المستوى المناسب من الإدارة للاستجابة لها، تمشيا مع درجة تقبل المخاطر. وتعكس درجة تقبل المخاطر العزم المعقود على إدارة المخاطر المعنية، وعلى دعم المديرين في تحليل المخاطر ورصدها والاستجابة لها، وتحديد أهداف الأداء لمجالات مسؤوليتهم. كما تحدد سياسة **البرنامج** لإدارة المخاطر المؤسسية أدوار المديرين القطريين والمديرين الإقليميين ومديري المقر في إدارة المخاطر، بما في ذلك دور مدير شعبة إدارة المخاطر المؤسسية.

106- وقد ساهم العديد من التطورات التي جرت منذ السياسة الأولى في تعميم ودمج إدارة المخاطر في استراتيجيات **البرنامج**، وفي تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية وعملياتها، وفي زيادة فهم إدارة المخاطر كجزء لا يتجزأ من بيئة الرقابة الداخلية في **البرنامج**. وتستمر هذه الجهود حيث يسعى **البرنامج** إلى دمج تخصصات إدارة المخاطر في التخطيط واتخاذ القرارات على جميع مستويات المنظمة.

107- وسينظر مكتب التقييم في أهلية هذا التقييم لإدراجه في خطة عمله، مع مراعاة اعتبارات المنفعة والموارد المتاحة.

بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية

108- تُؤدي الاستجابات الإنسانية للأزمات إلى إنقاذ الأرواح وتساعد على استعادة سُبل كسب العيش، ولكنها لا تعالج دائما جوانب الضعف الدفينة. ويمكن للمكاسب الإنمائية أن تتلاشى سريعا نتيجة لكارثة طبيعية أو نزاع، أو تقوَّض مع مرور الزمن بالتأثيرات التراكمية لعوامل الإجهاد. ويساعد نهج البرمجة القائم على بناء القدرة على الصمود على التخفيف من الآثار الضارة للصدمات وعوامل الإجهاد قبل الأزمات وخلالها وبعدها، ويُقلل بالتالي من المعاناة الإنسانية والخسائر الاقتصادية. وتوجِّه سياسة **البرنامج** بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (WFP/EB.A/2015/5-C) عملَ المنظمة في تعزيز قدرة أشد الناس ضعفا على امتصاص الصدمات وعوامل الإجهاد والتكيُّف والتحول في مواجهتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على نحو مستدام. وتغيّر السياسة طريقة تصميم البرامج وتنفيذها وإدارتها في **البرنامج** من أجل ضمان اتساق إجراءات **البرنامج** الرامية إلى الحدّ من جوانب الضعف وتواؤمها مع السياسة العالمية بشأن القدرة على الصمود؛ وتحقيق التكامل بين أنشطة **البرنامج** وبرامج الجهات الفاعلة الأخرى لبناء القدرة على الصمود.

109- ويبدأ نَهج بناء القدرة على الصمود بالطريقة التي تُبتدَع بها الاستراتيجيات والبرامج، والتي تقتضي فهما عميقا للمخاطر والإجراءات الجماعية اللازمة للحد منها والفرص المتاحة للنساء والرجال والأطفال لبناء قدرتهم على استيعاب الصدمات وعوامل الإجهاد وامتصاصها على نحو أفضل. وتتطلب سياسة بناء القدرة على الصمود لعام 2015 من **البرنامج** سد الهوة بين العمل الإنساني والإنمائي والأخذ باستراتيجيات شاملة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالأزمات والإنعاش والتنمية الطويلة الأجل القائمة على المعرفة بالمخاطر من أجل حماية الفئات الضعيفة من الأزمات. ومن ثم، تسلِّم السياسة بأنه لا يمكن التصدي على نحو مناسب في الأجل القريب لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتعيَّن أن يضع **البرنامج** خططا استراتيجية وتشغيلية طويلة

الأجل على المستوى القطري تتصدى أيضا للتحديات القصيرة الأجل. ويقتضي نهج البرمجة المنطوي على بناء القدرة على الصمود التزامات متعددة السنوات من المانحين.

110- وسوف يتطلب نهج **البرنامج** لبناء القدرة على الصمود مشاركة طويلة الأجل مع مجموعة متعددة من أصحاب المصلحة بغية بناء شراكات قوية وعمليات تستكمل جوانب قوة **البرنامج** بالميزات النسبية للوكالات الأخرى. وعلى سبيل المثال فإن الإطار المفاهيمي الذي تطبقه الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتعزيز القدرة على الصمود حيال الأمن الغذائي والتغذية يحدد الطريقة التي يضع بها **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية نهجا مشتركا لبناء القدرة على الصمود من خلال مختلف نقاط الدخول من أجل تحقيق الهدف الشامل للقضاء على الجوع في مواجهة جوانب الضعف والمخاطر المتعددة المستويات والمعقدة.

111- وقد أجري في عام 2018 تقييم استراتيجي للدعم المقدم من **البرنامج** من أجل تعزيز القدرة على الصمود، وقُدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2019 (WFP/EB.1/2019/7-A). والإدارة ملتزمة بتنفيذ التوصيات السبع الواردة في تقرير التقييم.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

112- من المسلّم به أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة رئيسية لتنفيذ خطة عام 2030 وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وفقا لهدف التنمية المستدامة 17. ويسهم **البرنامج**، من خلال تيسير تقاسم الخبرة والقدرات والمعارف والتكنولوجيات والموارد بين بلدين أو أكثر من البلدان النامية، في تحقيق أثر أكبر على هدف التنمية المستدامة 2 بدعمه البلدان النامية في تقاسم وتعزيز حلول الجوع المملوكة وطنيا والمختبَرة محليا وتشجيعه المِلكية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية. ويتسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا بأهميته الحاسمة في مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها من أجل تحقيق الترابط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام. وعزز **البرنامج** نهجه في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم الحكومات الوطنية في التقدم نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، واستجاب للطلب المتزايد من البلدان على ما يقدمه من دعم لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال اعتماد سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (WFP/EB.A/2015/5-D) في عام 2015. وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور حاسم في تمكين **البرنامج** والحكومات المضيفة من الوصول إلى الخبرات والتكنولوجيات والموارد المالية الموجودة بالفعل في البلدان النامية وتعبئتها. ولا غنى عن المعرفة والابتكارات الواردة من البلدان النامية للوصول إلى سائر المتضررين من الحرمان الغذائي المزمن في جميع أنحاء العالم، وعددهم 815 مليون شخص. وسُجلت زيادة كبيرة في عدد مكاتب **البرنامج** القطرية المشاركة في هذه الأنواع من الشراكات مع حكوماتها المضيفة، من 48 في المائة في عام 2014 إلى 73 في المائة في عام 2018، ولا تزال الاتجاهات الصاعدة مستمرة. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مدرج في 94 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة لدى **البرنامج**. وقد نمت شبكة مراكز الامتياز التابعة **للبرنامج** في عام 2019، وهي تضم الآن مراكز في البرازيل، والصين، وكوت ديفوار. وتستفيد سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من عمله في هذا المجال وهي تستند إلى المبادئ التوجيهية التالية: التركيز على السكان والمجتمعات المحلية الأشد ضعفا بغية تشجيع المِلكية المحلية؛ وكفالة الشمول والتوازن؛ وتيسير التعلّم والابتكار؛ وتعزيز النظم والقدرات القطرية؛ والتأكيد على التكامل؛ وإضافة القيمة؛ والاستفادة من الهياكل القائمة.

113- ويتيح دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي **للبرنامج** إمكانية مساندة الجهود الوطنية في المجالات التالية:

- تعزيز القدرات القطرية عن طريق استكمال أشكال أخرى من المساعدة التقنية المقدمة من **البرنامج**؛
- تعظيم الموارد (العينية أو النقدية)؛
- تشجيع التوسّع في الابتكارات المختبرة محليا؛
- إشراك البلدان كجهات مناصرة للتغيير نحو عالم خالٍ من الجوع وكعوامل لهذا التغيير.

114- وفي معرض القيام بذلك، سوف يضطلع **البرنامج** بما يلي:

- تيسير تبادل الخبرات والمعارف والمهارات والمعلومات والممارسات المتعلقة بالقضاء على الجوع؛
- تشجيع الابتكارات والتوسّع في ممارسات الأمن الغذائي المبتكرة؛
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع البلدان النامية التي اكتسبت خبرة يُمكن تقاسمها (على سبيل المثال، من خلال مراكز الامتياز التابعة **للبرنامج**)؛
- التشارك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل حفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل الأقاليم؛
- تعزيز الروابط مع مؤسسات البحوث المحلية والمنظمات غير الحكومية لبناء قاعدة أدلة من أجل أنشطة القضاء على الجوع؛
- إدماج عمله ومواءمته مع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأوسع نطاقا على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

115- وينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كعنصر مكمِّل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وآلية من بين مجموعة آليات لتعزيز مشاركة **البرنامج** مع الحكومات المضيفة وتكميل ما يقدمه **البرنامج** إلى الحكومات المضيفة من مساعدة تقنية ودعم لتعزيز قدراتها في المجالات البرامجية الرئيسية مثل التغذية المدرسية، والتغذية، ودعم أصحاب الحيازات الصغيرة، وبناء القدرة على الصمود، والاستعداد للطوارئ. وقد بدأ في عام 2019 تقييم لسياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وستُعرض نتائجه على المجلس في فبراير/شباط 2021.

التدليس والفساد

116- تحل سياسة **البرنامج** الحالية لمكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.A/2015/5-E/1) محل سياسة مكافحة التدليس والفساد السابقة التي اعتُمدت في عام 2010 (WFP/EB.2/2010/4-C/1). ولا يتسامح **البرنامج** ولن يتسامح مع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته وسيتخذ التدابير اللازمة لمنع أعمال التدليس والفساد المضرة به التي يرتكبها موظفوه أو الشركاء المتعاونون أو الموردون أو أي أطراف ثالثة أخرى، وكشف تلك الأعمال وردعها، وسيتخذ إجراءات صارمة بشأنها في حال وقوعها.

117- وتشمل التغييرات التي أدخلتها السياسة ما يلي:

- زيادة سلطة التحقيق فيما ترتكبه الأطراف الثالثة من مخالفات تُلحق ضررا **بالبرنامج**؛
- سلطة إجراء استعراضات استباقية للنزاهة في الأعمال والعمليات المنطوية على مخاطر كبيرة؛
- توسيع تعريف التدليس والفساد ليشمل الممارسات القسرية والمُعرقلة بالإضافة إلى الممارسات الاحتيالية والفاسدة والتواطئية التي كانت تغطيها بالفعل سياسة عام 2010؛
- تعزيز التزامات الموردين بمنح مكتب التفتيش والتحقيق إمكانية الاطلاع على أي سجلات أو وثائق أو أي معلومات أخرى ذات صلة؛
- أول وحدة إلكترونية يتيحها **البرنامج** للتدريب على مكافحة التدليس والفساد، وهي وحدة تدريبية إلزامية لجميع الموظفين.

118- ويخطط **البرنامج** لتحديث سياسة مكافحة التدليس والفساد في عام 2020 لعرضها على المجلس في الدورة العادية الأولى لعام 2021. وستتضمن السياسة الجديدة أفضل الممارسات الناشئة في إدارة مخاطر التدليس. وقد تمت الموافقة على بيان **البرنامج** المحدّث بشأن درجة تقبل المخاطر فيما يتعلق بمخاطر التدليس والفساد، وذلك في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2018، وهو ينص على يلي: "يستثمر **البرنامج** في قدرة إدارته على مكافحة التدليس والفساد، ومواصلة تدريب موظفيه على ردع

الحالات المحتملة والكشف عنها، والحد من أي آثار تترتب عليها. ويلتزم **البرنامج** بالتحقيق في التقارير الجوهرية المتعلقة بانتهاك سياسة مكافحة التدليس والفساد، واتخاذ الإجراءات التأديبية، وتوقيع العقوبات المناسبة عند إثبات الادعاءات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتخذ **البرنامج** تدابير خاصة بالإجراءات التصحيحية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استعادة خسائر **البرنامج".**

119- واستنادا إلى المشاورات مع "الجهة المسؤولة" عن سياسة مكافحة التدليس والفساد، (وهي مكتب المفتش العام)، اعتبر مكتب التقييم أنه لا يتوفر ما يكفي من الوقت لإنجاز تقييم يهدف إلى إرشاد عملية وضع السياسات.

التقييم

120- عقب استعراض النظراء الذي أجراه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية[14] لوظيفة التقييم في **البرنامج**، وافق المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2015 على سياسة منقحة للتقييم للفترة 2016-2021 (WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1)، ليأخذ بها **البرنامج** وتحل محل السياسة التي اعتُمدت في عام 2008 (WFP/EB.2/2008/4-A). وتعيد السياسة الحالية تأكيد التزام **البرنامج** بمبادئ التقييم الدولية وقواعده ومعاييره وتُحدِّد اتجاها استراتيجيا جديدا وإطارا معياريا لوظيفة التقييم في **البرنامج**، حيث تجمع بين التقييم المركزي والتقييم اللامركزي الذي يجري حسب الطلب من أجل ضمان أن **البرنامج** مهيّأ للمستقبل في إطار خطة عام 2030.

121- وتهدف السياسة إلى تحقيق ما يلي:

- وضع التقييم في صميم ثقافة المساءلة والتعلّم في **البرنامج**، بما يضمن تخطيط التقييم ودمج استنتاجات التقييم والدروس المستفادة منه بصورة شاملة في جميع سياسات **البرنامج** واستراتيجياته وبرامجه؛
- تعريف موظفي **البرنامج** وأصحاب المصلحة فيه على الغرض من التقييم، وإطاره المفاهيمي والمعياري والأدوار، والمساءلات والمعايير المتعلقة بالتقييم على نطاق **البرنامج**، بما يشمل نطاق التغطية والاستخدام والمتطلبات من الموارد البشرية والمالية؛
- ضمان تطبيق القواعد التي تحكم النطاق الذي يغطيه التقييم على سياسات **البرنامج** واستراتيجياته وبرامجه من جانب مكتب التقييم في حالة التقييمات المركزية ومن جانب شُعب المقر الأخرى والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في حالة التقييمات اللامركزية؛
- تعزيز قدرات التقييم على نطاق **البرنامج** من خلال ترتيبات إدارية تفي بالقواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛
- وضع ممارسات فُضلى ونمذجتها بالشراكة مع سائر الجهات الفاعلة المعنية بالتقييم في مجال العمل الإنساني والإنمائي الدولي ذي الصلة **بالبرنامج**.

122- وسيجري استعراض لسياسة التقييم في عام 2021 من خلال استعراض نظراء خارجي، على النحو المتوقع في ميثاق التقييم.

سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية

123- يعمل **البرنامج** في عالم يزداد تعقيدا ويتسم بامتداد الأزمات الإنسانية وغير ذلك من التحديات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وبتوجيه من خطة **البرنامج** الاستراتيجية (2017-2021)، تستجيب سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1) لهذه التحديات عن طريق الاستعاضة عن فئات برامج **البرنامج** ووثائق مشاريعه بحوافظ قطرية متسقة توفّر رؤية واضحة بدءا من نشر الموارد وحتى تحقيق النتائج.

[14] WFP/EB.A/2014/7-D.

124- ويسعى نهج الخطط الاستراتيجية القطرية إلى دعم البلدان في الاستجابة للطوارئ وإحراز التقدم نحو القضاء على الجوع، وتفعيل الخطة الاستراتيجية (2017-2021) **للبرنامج** على المستوى القطري، وتعزيز الاتساق الاستراتيجي والتركيز والفعالية التشغيلية والشراكات. وبالتضافر مع الإطار المالي وإطار النتائج المؤسسية الجديدين، ينطوي إطار الخطط الاستراتيجية القطرية على إمكانية تحسين جودة المساعدة المقدمة من **البرنامج** عن طريق بيان مساهماته المحدَّدة في بلد ما؛ ووضع أساس للشراكات الفعّالة، بما في ذلك مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها؛ وزيادة فعالية الاستجابة للطوارئ وكفاءتها وإدماجها في الإطار الأوسع للقضاء على الجوع؛ ومواءمة مساهمات **البرنامج** مع غايات التنمية المستدامة الوطنية والخطط الوطنية وخطط الأمم المتحدة؛ والحدّ من تكاليف المعاملات؛ وتعزيز الإبلاغ عن الأداء والمساءلة.

125- والخطط الاستراتيجية القطرية مصمَّمة لكي تُنفَّذ على فترة تصل إلى خمس سنوات استنادا إلى الاستعراضات الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الجوع التي تهدف إلى حفز الأعمال القطرية في سبيل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 من خلال حصائل استراتيجية متفق عليها بصورة مشتركة. وفي السياقات التي لا يُمكن فيها وضع استعراض استراتيجي وطني للقضاء على الجوع أو التي لم يكتمل فيها وضع هذا الاستعراض، تُصمَّم خطة استراتيجية قطرية مؤقتة تُنفَّذ على فترة تصل إلى ثلاث سنوات.

126- وقُدم التقرير الموجز عن التقييم الاستراتيجي للخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2018 (WFP/EB.2/2018/7-A). وقد خلص التقييم إلى أن اعتماد الخطط الاستراتيجية القطرية كإطار لتخطيط تدخلات **البرنامج** وإدارتها وتنفيذها كان خطوة مهمة إلى الأمام. وفي تلك المرحلة المبكرة، كانت مساهمة الخطط الاستراتيجية القطرية في الحصائل المرجوة **للبرنامج** إيجابية بوجه عام، لكن النتائج كانت متباينة بين الحصائل والبلدان. وأفضى التقييم إلى توصية تدعو **البرنامج** إلى الحفاظ على التزامه بجعل نهج الخطط الاستراتيجية القطرية "يفي بالغرض" تماما، وإلى زيادة المنهجية في عمليات التعلم وإجراء استعراض شامل في عام 2020. ودعا إلى الحفاظ على المشاركة القوية في عملية إصلاح الأمم المتحدة ومواصلة تعزيز نظام رصد الأداء والإبلاغ وفقا لإطار النتائج المؤسسية المنقح. وأوصى فريق التقييم بأن يواصل **البرنامج**، بما في ذلك مجلسه التنفيذي، معالجة القيود المفروضة على التمويل الأكثر مرونة وقابلية للتنبؤ، مع اغتنام الفرص التي يتيحها نهج الخطط الاستراتيجية القطرية لتحسين الإدارة والإبلاغ.

البيئة

127- يتطلب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع نظما إيكولوجية طبيعية صحية واستخداما مستداما للموارد الطبيعية. ويتكبَّد كثير من السكان المفتقرين إلى الأمن الغذائي عواقب تدهور الأراضي والغابات، وشح المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث التربة والمياه والهواء، وعدم معالجة أمر النفايات. وتؤثر هذه العوامل البيئية على صحة الإنسان وتحدّ من توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه واستقراره.

128- ويسلّم **البرنامج** بأن رعاية البيئة أمر أساسي للأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ويلتزم **البرنامج** طبقا لسياسته البيئية (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1) باستحداث آليات لتحديد المخاطر التي تهدد البيئة نتيجة لأنشطته وتلافيها وإدارتها بصورة منهجية. وتسلّم السياسة أيضا بأن أنشطة **البرنامج** في سبيل تقديم المساعدة الغذائية يُمكن أن تؤدي إلى فوائد بيئية وتُلزم **البرنامج** بالعمل على تحقيق هذه الفوائد مع السعي في الوقت نفسه إلى تلافي الضرر.

129- واسترشادا بمجموعة من المبادئ الجامعة، تدعم السياسة **البرنامج** بشأن ما يلي:

- التعزيز التدريجي لاستدامة أنشطته بيئيا؛
- حماية البيئة؛
- زيادة كفاءة موارد **البرنامج** والتقليل إلى أدنى حد من بصمته الكربونية؛
- مواءمة إجراءاته مع الممارسات الدولية الجيدة والمعايير العالمية للاستدامة البيئية؛
- تعزيز قدرة الشركاء على تخطيط أنشطة سليمة بيئيا وتنفيذها من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

130- وتُلزم السياسة **البرنامج** باستحداث أدوات للتخطيط والتنفيذ، بما في ذلك معايير بيئية تُحدِّد تدابير أساسية للحماية وتوقعات دُنيا، وعملية فرز وتصنيف لتحديد المخاطر البيئية وإدارتها ونظام للإدارة البيئية يتفق مع المعيار 14001 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

131- وتنطبق السياسة وأدواتها على أنشطة البرامج وعلى عمليات الدعم، بما يشمل الأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ والأنشطة الإنمائية الأطول أجلا. ويجري غرس مرونة التعامل مع الطلبات التشغيلية المتنوعة في إجراءات التنفيذ.

132- وسينظر مكتب التقييم في أهلية هذا التقييم لإدراجه في خطة عمله، مع مراعاة اعتبارات المنفعة والموارد المتاحة.

تغيّر المناخ

133- في مواجهة المخاطر المتعلقة بالمناخ التي يتعرض لها الأمن الغذائي والتغذية، وعلى ضوء الحاجة الماسة إلى التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، لم تكن ولاية **البرنامج** وخدماته في أي وقت مضى أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. ويتلقى **البرنامج** طلبات بشأن الاستجابة لعدد متزايد من الكوارث المناخية إلى جانب طلبات دعم الجهود المبذولة للتصدي لأخطار معقَّدة أخرى.

134- وتحدِّد سياسة **البرنامج** بشأن تغيّر المناخ (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1) كيفية مساهمة **البرنامج** في الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى الحيلولة دون أن يؤدي تغيّر المناخ إلى تقويض العمل الرامي إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية. وهي توفّر لموظفي **البرنامج** مبادئ توجيهية وخيارات برامجية لإدارة مخاطر المناخ في النظم الغذائية وللمساهمة في الجهود المتعلقة بالمناخ. وسوف يستخدم **البرنامج** هذا الإطار لاستبانة مدى ضعف المجموعات السكانية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وأولوياتها فيما يتعلق بالتكيّف، وتوجيه استخدام المساعدة الغذائية في التصدي لجوانب الضعف المرتبطة بالمناخ، والاستفادة من الأدوات والنُهج والشراكات الابتكارية في تعزيز قدرة أشد المجموعات السكانية معاناة من انعدام الأمن الغذائي والضعف على الصمود والمواجهة.

135- ويتمثل الهدف في دعم أشد المجتمعات المحلية والحكومات معاناة من انعدام الأمن الغذائي والضعف لبناء قدراتها على الصمود والتصدي لآثار تغيّر المناخ على الجوع، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية (2017-2021) **للبرنامج**. ولتحقيق ذلك، يُركّز **البرنامج** على ثلاثة أهداف رئيسية، ويعمل مع الشركاء لزيادة القدرات التكميلية إلى أقصى حدّ، مع إدراج هذه الأهداف في الخطط الاستراتيجية القطرية في الوقت نفسه. والأهداف الثلاثة هي:

- دعم أشد الأشخاص والمجتمعات المحلية والحكومات ضعفا في إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ التي تواجه الأمن الغذائي والتغذية والحدّ منها والتكيّف مع تغيّر المناخ.
- تعزيز المؤسسات والنظم المحلية والوطنية والعالمية لكي تستعد للتعافي المستدام من الكوارث والصدمات المتعلقة بالمناخ وتستجيب له وتدعمه.
- تضمين فهم معزَّز لآثار تغيّر المناخ على الأمن الغذائي والتغذية في السياسات والخطط المحلية والوطنية والعالمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، للتصدي لآثار تغيّر المناخ على الأمن الغذائي والتغذية.

136- وإضافة إلى ذلك، وفي حين يُركّز **البرنامج** على التكيّف مع تغيّر المناخ والتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن الأحداث المناخية العنيفة، فإنه يسلّم أيضا بالفوائد المشتركة المُمكنة للبرامج من حيث الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة واحتجاز الكربون، وأهمية تحقيق الحياد المناخي حسبما تجسّده سياسة **البرنامج** البيئية.

137- وسوف تدعم إجراءات **البرنامج** تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ وخطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 المتعلق بالقضاء على الجوع والهدف 17 المتعلق بالشراكات والهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي.

138- وسينظر مكتب التقييم في أهلية هذا التقييم لإدراجه في خطة عمله، مع مراعاة اعتبارات المنفعة والموارد المتاحة.

التغذية

139- اعتمد المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2017 سياسة جديدة للتغذية تغطي الفترة 2017-2021 (WFP/EB.1/2017/4-C) وتحل محل سياسةِ التغذية السابقة (WFP/EB.1/2012/5-A) للفترة 2012-2014، وعددٍ من الوثائق الأخرى.[15]

140- وتستند السياسة الحالية إلى توصيات سياسة التغذية السابقة وتُعزّز التزام **البرنامج** بالتصدي لسوء التغذية كوسيلة رئيسية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. وترتبط السياسة **البرنامج** مع غاية التنمية المستدامة 2-2 التي تسعى إلى المساهمة في القضاء على جميع أشكال سوء التغذية – بما في ذلك فرط الوزن والسمنة – من خلال التنفيذ المباشر لبرامج التغذية والمساعدة التقنية للحكومات بشأن حلول التغذية التي وضعتها البلدان ذاتها.

141- وتتصدى السياسة في آن معا لتوافر الأغذية المغذية وإمكانية الحصول عليها والطلب عليها واستهلاكها – وذلك بهدف توفير نظم غذائية كافية وصحية للأشخاص الضعاف من جميع الأعمار. وتسترشد الجهود بالأدلة التي تشير إلى الجوانب التي يُمكن فيها تحقيق أكبر الأثر، على سبيل المثال باستهداف الأيام الألف الأولى من الحياة (من الحمل وحتى بلوغ الطفل سنتين من العمر) أو بالاستثمار في تغذية المراهقات. وتؤكد السياسة أيضا أن التصدي للتغذية في حالات الطوارئ يمثِّل أولوية مركزية.

142- وفي يونيو/حزيران 2017، أحاط المجلس علما بالوثيقة "خطة تنفيذ سياسة التغذية" (WFP/EB.A/2017/5-C) التي قُدمت للنظر في دورة المجلس السنوية لعام 2017. واستنادا إلى النماذج الأساسية للأولويات المحدَّدة على المستوى الإقليمي، تُحدِّد الخطة أربع أولويات في مجال السياسات، وهي: تحسين إدارة سوء التغذية الحاد؛ والوقاية من التقزم؛ والمواءمة مع خطط التغذية الوطنية؛ والعمل في شراكة بشأن التغذية من المستوى الميداني حتى المستوى العالمي. وتؤكد السياسة والخطة على تحسين البرمجة، وفي حالات معيّنة، توسيعها. وتشمل سُبل تعزيز نتائج التغذية إدراجَ تغيير السلوك الاجتماعي والتواصل على نطاق واسع، وتوفير مزيد من الدعم لتقوية الأغذية، واستخدام جميع تدخلات **البرنامج** في معالجة الأسباب الدفينة لسوء التغذية من خلال البرمجة المراعية للتغذية، وتعزيز القدرات داخل **البرنامج** وبين الشركاء، وبناء الأدلة، ضمن جملة سُبل أخرى.

143- وقد وُضعت خطة التنفيذ على نحو يتواءم مع الخطط الاستراتيجية القطرية ويكملها ويستفيد منها. وسوف توفِّر خطة التنفيذ التوجيه للخطط الاستراتيجية القطرية التي ما زالت قيد الإعداد بشأن أولويات التغذية وبرمجتها التي يُمكن أن تُدرج فيها. وتحدِّد الخطة أيضا استراتيجية بشأن دعم المقر للإجراءات الإقليمية وإجراءات المستوى القطري وبشأن الاضطلاع بدور قيادي على الصعيد العالمي في مجال التغذية.

144- وأخذ المجلس التنفيذي علما بتحديث عن خطة تنفيذ سياسة التغذية (WFP/EB.2/2017/4-D) في دورته العادية الثانية لعام 2017. وشمل التحديث خطة لحساب التكاليف أشارت إلى الحاجة إلى 70 مليون دولار أمريكي على المستوى الإقليمي بينما يلزم مبلغ 22 مليون دولار أمريكي في المقر لوضع إرشادات ونشرها، وتوفير الدعم التقني، وتعزيز الأدوات التحليلية للتغذية، وتحسين دعم التغذية في حالات الطوارئ، وتخفيف المخاطر في المقر. وحُددت التكاليف الميدانية على المستوى الإقليمي، وهي تتألف من استثمارات في التوظيف والشراكة وتعزيز القدرات والتطوير البرامجي وتحليل حالة التغذية. وتُدرج تكاليف تنفيذ برامج التغذية في الميدان في الخطط الاستراتيجية القطرية وميزانيات الحوافظ القطرية ولا ترد في خطة حساب التكاليف.

145- وسينظر مكتب التقييم في أهلية هذا التقييم لإدراجه في خطة عمله، مع مراعاة اعتبارات المنفعة والموارد المتاحة.

---

[15] "الغذاء من أجل التغذية: دمج التغذية في أنشطة **البرنامج**" (WFP/EB.A/2004/5-A/1 and Corr.1) و"التقوية بالمغذيات الدقيقة: تجارب برنامج الأغذية العالمي وسبل التقدم" (WFP/EB.A/2004/5-A/2) و"التغذية في حالات الطوارئ: خبرات **البرنامج** والتحديات التي تواجهه" (WFP/EB.A/2004/5-A/3) و"تقديم العون للأمهات والأطفال في الأعمار الحرجة من حياتهم" (WFP/EB.3/97/3-B).

الاستعداد للطوارئ

146- وتعزز سياسة **البرنامج** في مجال الاستعداد للطوارئ التزامه كمنظمة بالتعامل مع كل سياقٍ واستجابةٍ لحالات الطوارئ باعتبارهما فريدين متميزين، وهي توفر إطارا **للبرنامج** لتكييف طرق عمله مع بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد. كما أنها تعزز الأدوات والتوجيهات المؤسسية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، وبناء قدرات الموظفين، وحزمة تدابير الاستجابة للطوارئ.

147- وتعزز السياسة قدرة **البرنامج** على الاستجابة لحالات الطوارئ بكفاءة وفعالية وفي الوقت المناسب. ويسترشد بهذه السياسة عمل **البرنامج** مع الحكومات الوطنية والمحلية والهيئات الإقليمية والمجتمعات المحلية، كما أنها تدعم الشراكات ذات الفائدة المتبادلة مع كيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتوسع نطاقها.

148- وتستند السياسة إلى المبادئ الأساسية التي تؤكد على الحاجة إلى تعزيز ملكية الاستعداد والمسؤولية عنه بين أصحاب المصلحة الوطنيين، بدعم من **البرنامج** عند الطلب، وداخل **البرنامج** نفسه. وتشكل مبادئ العمل الإنساني القوة التوجيهية في جميع أعمال **البرنامج**.

الرقابة

149- وافق المجلس في دورته السنوية لعام 2018 على إطار الرقابة في **البرنامج** (WFP/EB.A/2018/5-C).

150- وتتمثل رؤية **البرنامج** للرقابة التنظيمية في دفع التحسين المستمر، وتعزيز أعلى معايير النزاهة والأخلاقيات والمهنية، وضمان ثقة أصحاب المصلحة لمنفعة الناس الذين يخدمهم **البرنامج**. وتعزز أنشطة الرقابة داخل **البرنامج** المساءلة والشفافية، وتوطِد المساءلة والضوابط الداخلية التي تضعها الأجهزة الرئاسية والمدير التنفيذي.

151- وتُقدم الرقابة، بوصفها جزءا لا يتجزأ من نظام التسيير، ضمانات فيما يتعلق بما يلي:

- توافق أنشطة **البرنامج** تماما مع الولايات التشريعية؛
- المحاسبة الكاملة للأموال المقدَّمة إلى **البرنامج**؛
- إجراء أنشطة **البرنامج** بأكثر الطرق فعالية وكفاءة؛
- التزام الموظفين وجميع المسؤولين الآخرين في المنظمة بأعلى معايير المهنية والنزاهة والأخلاقيات.

152- وسينظر مكتب التقييم في أهلية هذا التقييم لإدراجه في خطة عمله، مع مراعاة اعتبارات المنفعة والموارد المتاحة.